جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم الاقتصاد التطبيقي

سياسات التعليم العالي في السودان ودورها في الفقر

The Policies of Higher Education on Povertiy in Sudan

دراسة لنيل درجه البكلاريوس في الإقتصاد التطبيقي

إعداد الطلاب:

1. محمد مجدي السر حسن
2. عبدالهادي عوض عبدالسلام الطيب
3. كرم الله خالد كرم الله الخضر

إشراف:

د. علي أحمد الأمين

(2017م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الإستـهلال

قال الله تعالى :

((اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ))

صدق الله العظيم

سورة العلق الآيات (1-5)

الإهـداء

الي من علمني كيف الصعود وحمل لي شعلة تنذر بحروقاتها في يديه لينير لي دربي،،،

الي ذاك الرجل الذي علمني العزة وحل عيني بالكبرياء،،،

إليك والدي.....

الي حكمتي وعلمي... الي ادبي وحلمي،،،

الي الطريق المستقيم ... الي طريق الهداية،،،

للأمل .. والتفاؤل .. الي ينبوع الصبر،،،

الي كل من في الوجود بعد الله ورسوله،،،

إليك أمي.....

إلي سندي وقوتي وملاذي بعد الله،،،

الي من أثروني على نفسهم وأظهروا ما هو أجمل من الحياة،،،

إلي إخوتي.....

إلي من أتمنى ان تبقى صورهم في عيوني،،،

إليكم أصدقائي.....

إلي المهتمين بتطوير حياتهم وإستقلال طاقاتهم وإختراق التأثير في من حولهم،،،

إلي أساتذتي.....

يامن وصفهم فينا أساس المعرفة وقبل العلم أخلاقا

فصرنا بفضل الله وعونكم أساً على قمم الفضائل كالمراجع،،،

إليكم أهدي بحثي المتواضع.....

الشكر والتقدير

نتوجه بالشكر الجزيل الي الله سبحانه وتعالي والذي ارتضي ان يكون شاكرين له.

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام علي اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلي اله وصحبه اجمعين، كما نتوجه بالشكر للمشرف **د. علي أحمد الأمين** علي هذا البحث و لتكرمه بالاشراف لما قدمه لنا من نصح وتنوير قادنا الي اكماله ولما تكبده معنا حتي الوصول الي نهايته باراءه وخبراته الواسعة فقد كان بحق مشرف ومعلما فلنسال الله ان يجعله سراجا منيرا، والشكر موجه إلى الإستاذ/ عمر الطيب– رئيس قسم الإقتصاد.

ونخص بالشكر كلية الدراسات التجارية – قسم الإقتصاد التطبيقي – بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الشكر موجه للعاملين بمكتبة الكلية.

وجزي الله الجميع عنا كل الخير،،،،

مستخلص البحث

يهدف هذا البحث لدراسة دور سياسات التعليم العالي في زيادة معدلات الفقر في السودان، وهل هذه السياسات زادت معدلات الفقر بصورة فعلية ام لا. وتكمن مشكلة البحث في معرفة مدى تأثير سياسات التعليم العالي على معدلات الفقر في السودان خلال فترة الدراسة في عدة محاور أهمها معرفة هل للفقر في السودان علاقة بسياسات التعليم العالي، هل هنالك علاقة بين سياسات التعليم العالي ومتطلبات العمل، هل ادت سياسات التعليم العالي إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة وسط الخريجين.

وقد تناول البحث فرضية وهي: عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل يؤدي إلى البطالة والتي بدورها تؤدي إلى الفقر.

وأستخدم المنهج التحليلي الوصفي في جمع وتحليل البيانات لمعرفة مدى قبولها ورفضها لدى موظفي البنوك والمؤسسات العلمية الذين يمثلون عينة هذه الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: لسياسات التعليم العالي دور كبير في زيادة معدلات الفقر بسبب بطالة الخريجين، وأيضاً تتمثل بطالة الخريجين في عدم المواكبة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وكثرة بطالة الخريجين بدورها تؤدي إلى الفقر.

وعليه نوصي بالآتي: ضرورة التنسيق بين سياسات التعليم العالي وسياسة الإستخدام، كما اوصت الدراسة أيضاً أن على الدولة أن تعتبر أن التعليم العالي قطاع إستثماري وليس قطاع خدمي وبالتالي ضرورة تحديد دعم مالى محدد وسريع وإعادة تأسيس مؤسسات التعليم العالي، والعمل على تطوير القطاع الخاص حتى تتمكن من المساهمة في معالجة مشكلة بطالة الخريجين.

Abstract

This study aims to study the role of higher education policies in increasing poverty rates in Sudan and whether these policies actually increased poverty rates. The problem of research is to know the impact of higher education policies on the poverty rates in the Sudan during the study period in several areas, the most important of which is whether poverty in Sudan is related to higher education policies. Is there a relationship between higher education policies and work requirements? Poverty and unemployment among graduates.

The hypothesis is that the incompatibility between the outputs of higher education and the requirements of the labor market leads to unemployment, which in turn leads to unemployment. To poverty.

The descriptive analytical approach was used to collect and analyze the data to determine their acceptability and rejection among the employees of banks and scientific institutions who represent the sample of this study.

The study found several results, the most important of which are: Higher education policies play a major role in increasing poverty rates due to the unemployment of graduates. Unemployment of graduates is also inconsistent with the output of higher education and labor market requirements, and the unemployment of graduates leads to poverty.

The study also recommended that the State should consider that higher education is an investment sector rather than a service sector, and therefore the need to identify specific and rapid financial support and re-establish institutions of higher education, and to work on developing the private sector so that it can to contribute to addressing the problem of unemployment graduates.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
abstract	هـ
فهرس محتويات	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الأشكال	ط
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	
أولاً: الإطار المنهجي للدراسة	1
ثانياً: الدراسات السابقة	5
الفصل الثاني **الإطار النظري للبحث**	
اولاً: التعليم العالي	15
مفهوم وتطور التعليم العالي	15
سوق العمل	26
ثانياً: البطالة	35
مفهوم البطالة وأنواعها	35
ثالثاً: الفقر	57

مفهوم وأنواع الفقر	57
أسباب إنتشار ظاهرة الفقر	63
آثار الفقر	68
الفقر في السودان	71
الفصل الثالث **الدراسة الميدانية**	
إجراءات الدراسة المنهجية (التحليل)	80
الفصل الرابع **النتائج والتوصيات**	
النتائج	94
التوصيات	95
قائمة المصادر والمراجع	96
الملاحق	100

فهرس الجدول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(2-1)	هيكل يوضح سوق العمل من جهة العرض والطلب	34
(2-2)	معدلات البطالة من عام 2007-2016م	45
(2-3)	التسجيل والإستعياب عبر لجنة الإختيار الإتحادية للخدمة العامة من عام 2007-2016م	48
(2-4)	عدد الخريجين الذين إستفادوا من برامج الصندوق القومي لتشغيل الخرجين خلال الفترة2007-2016م	50
(2-5)	عدد الخريجين الذين تلقو تدريب تحويلي من 2007-2016م	53
(3-1)	معامل ألفا كرونباخ	81
(3-2)	توزيع عينة الدراسة على حسب العمر	82
(3-3)	توزيع عينة الدراسة على حسب المستوى التعليمي	83
3-4)	توزيع عينة الدراسة على حسب العمل	84
(3-5)	توزيع عينة الدراسة على حسب سنوات الخبرة	85
(3-6)	التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة على عبارات الفرضيات	87
(3-7)	الأوزان	90
(3-8)	المتوسطات والإنحرافات المعيارية والإتجاهات لعبارات الفرضية الأولى	91
(3-9)	المتوسطات والإنحرافات المعيارية والإتجاهات لعبارات الفرضية الثانية	92
(3-10)	المتوسطات والإنحرافات المعيارية والإتجاهات لعبارات الفرضية الثالثة	93

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-2)	التشغيل في القطاع الحكومي في السنوات الأخيرة	49
(1-3)	توزيع عينة الدراسة على حسب العمر	83
(2-3)	توزيع عينة الدراسة على حسب المستوى التعليمي	84
(3-3)	توزيع عينة الدراسة على حسب العمل	85
(4-3)	توزيع عينة الدراسة على حسب سنوات الخبرة	86

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي

تمهيد:

يعتبر الاقتصاديون أن العنصر البشري هو أهم عناصر الإنتاج كافة لذلك أهتم الاقتصاديون كثيراً لأن هذا العنصر هو الذي ينبعث منه الإستخدام الأمثل للموارد وتوظيفها بما يحقق أعلي معدلات التنمية وتحقيق الرفاة الاقتصادي للفرد والمجتمع.

فمنذ بداية الدعوة الإسلامية وبعثة الرسول (صلي الله عليه وسلم) إهتم الإسلام بالعلم والتعليم وذلك عندما نزل قوله تعالي (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ)[1] ولقوله (صلي الله عليه وسلم) (العلم من المهد الى اللحد) . والمقصود بالعلم هو العلم النافع الشامل وهو يشمل علوم الدنيا وعلوم الآخرة .

وأن التعليم المتميز لكل فرد من أفراد القوة العاملة يمكنه من إستخدام التكنولوجيا الجديدة أن لم يستطيع اختراعها وإنتاجها وتعتبر قضايا التعليم العالي قضايا مصيرية في الدولة لذلك كان على الدولة أن تأخذ بمبدأ التخطيط السليم لبلوغ الأهداف التى ينبغي أن تحققها على الواقع ، وذلك بأفضل الوسائل والأدوات لتحقيق الأهداف في مدي زمني محدد.

أن التعليم يؤدي دوراً فعالاً في تقدم المجتمع عندما تتنوع أهدافه ومناهجه ومحتوياته حسب إحتياجات الدولة والمجتمع بما يجعله قوة دافعة لتقدم المجتمع وذلك بمواكبة التجديد والتحديث والإبتكار في مختلف فروع الخبرة والمعرفة العلمية والتكنولوجية ورسم سياساته فى ضوء ما تتطلع اليه بيئته والظروف المحيطة ومدي إحتياجات المجتمع ودرجة التنمية التى يجب أن يحققها.

[1] سورة العلق ، الاية (1)

أن تنفيذ سياسة تعليمية قائمة على التطبيق والإستخدام التقني تمكن من تخريج كوارد مؤهلة قادرة على دفع عجلة الإنتاج بكفاءة عالية . وبذلك يتم دعم سوق العمل بعمالة ذات خصائص جيدة مما يساعد في زيادة الإنتاجية وتقليل نسبة البطالة لدي خريجي الجامعات.

مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة في معرفة مدى تأثير سياسات التعليم العالي على الفقر في السودان من خلال فترة الدراسة. ويمكن عرض مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

1- هل للفقر في السودان علاقة بسياسات التعليم العالي؟

2- هل هناك علاقة بين سياسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل؟

3- هل أدت سياسة التعليم العالي إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة وسط الخريجين السودانين؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. معرفة السياسات اللازمة لمعالجة مشكلة بطالة الخريجين.
2. معرفة مدى تواؤم سياسات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.
3. معرفة دور سياسات التعليم العالي في مواكبة متطلبات سوق العمل في السودان.
4. معرفة أثر سياسات التعليم العالي في زيادة معدلات الفقر.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية لهذا البحث في معرفة دور سياسات التعليم العالي ومعرفة مساهمة خريجي الجامعات والمعاهد العليا الإقتصادية في الناتج القومي.

الاهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية في معرفة دور سياسات التعليم ومدى إرتباطها بسوق العمل ومعرفة مدى توافقها مع متطلبات سوق العمل.

فرضية الدراسة:

- عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل تؤدي إلى البطالة والتي بدورها تؤدي إلى الفقر.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: ولاية الخرطوم.

الحدود الزمانية: 1996 – 2016م.

منهجية الدراسة:

يتم إتباع المنهج التحليلي الوصفي لمعرفة آثار سياسات التعليم العالي في زيادة معدلات الفقر في السودان.

والمنهج التاريخي لتتبع الفقر كظاهرة.

هيكل الدراسة:

يتكون البحث من خمس فصول يتناول الفصل الأول (الإطار المنهجي) و الدراسات السابقة، الفصل الثاني (الإطار النظري للبحث) يتناول ثلاث أجزاء، أولاً: التعليم العالي(مفهوم وتطوير التعليم العالي، سوق العمل) ثانياً:البطالة (مفهوم وانواع البطالة). ثالثاً: الفقر ويتناول (مفهوم وأنواع الفقر، أسباب انتشار ظاهرة الفقر، آثار الفقر، الفقر في السودان).

الفصل الثالث يوضح إجراءات الدراسة المنهجية (التحليل)، و والفصل الرابع يشمل النتائج والتوصيات وبالإضافة إلي المراجع والملاحق.

الدراسات السابقة:

1/ دراسة مثنى محمد أحمد محمد عمر:

يمكن عرض مشكلة البحث من خلال الاسئلة التالية:

1- ماهو دور سياسات التعليم العالي في زيادة نسبة البطالة وسط الخريجين؟

2- هل ترتبط هذه السياسات بسياسات الاستخدام؟

3- ماهي المعوقات التي تواجه استيعاب الخريجين؟

4- ماهي الحلول المقترحة للتقليل من نسبة البطالة وسط الخريجين؟

أهداف البحث:

1- توضيح سياسات التعليم العالي في السودان من خلال فترة الدراسة.

2- تحديد دور سياسات التعليم العالي على سوق العمل في السودان.

3- ابراز دور سياسات التعليم العالي والأثار المترتبة عليها في سوق العمل.

إتبع البحث المنهج التحليلي الوصفي توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1- لاتوجد علاقة استراتيجية واضحة بين سياسات التعليم العالي وسياسات العالي وسياسات الاستخدام.

2- غياب التنمية المتوازنة في الدخل الكبير في السياسات التعليمية وسياسات الاستخدام من اهم الاسباب التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وسط الخربجبن.

وأوصى الباحث بـ:

1- المراجعة الشاملة للسياسات التعليمية وسياسات الاستخدام.

2- الهجرة إلى الخارج لاكتساب الخبرة والقدرة الابداعية في العمل[1].

2/ دراسة فخر الدين محمد حامد الشيخ:

تناول البحث المشكلة الأتية:

أ/ هل يعتبر التمويل الأصغر آلية مناسبة لمكافحة الفقر في السودان؟

ي/ هل للتمويل الأصغر أثر على مستوى معيشة الفئات المستهدفة (الفقراء) للتمويل في السودان؟

يهدف البحث إلى:

1- تقويم دور التمويل الأصغر في مكافحة الفقر في السودان.

2- التعرف على الأثر الإقتصادي والإجتماعي والأخلاقي للتمويل الأصغر في السودان.

3- التعرف على مؤشرات قياس الأثر الإقتصادي الإجتماعي والأخلاق للتمويل الأصغر على فقراء العملاء في السودان.

[1] مثنى محمد أحمد محمد عمر، دور سياسات التعليم العالي في زيادة نسبة البطالة وسط الخريجين، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012.

منهج البحث:

إتبع البحث المنهج الإستنباطي والإستقرائي التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي.

توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1- هنالك تركيز كبير من قبل بنك الأسرة على التمويل بصيغة المرابحة في م عظم المشروعات الممولة فيما تتنوع صيغ أخرى بنسب ضئيلة.

2- إن استهداف المدن كان واضحاً مقارنة بالريف الذي يعتبر هو أشد حوجة للتمويل من سكان المدن لما يعانونه من فقدان بعض الحاجات الضرورية.

3- إن الحاجة إلى تمويل جديد متزايدة حيث شكل بدأ مشروع جديد بنسبة عالية بمقارنة أسباب الحصول على التمويل الأصغر.

أوصى الباحث:

1- التحقق ممن يستحق التمويل وإصدار خارطة متجددة .

2- دراسة كل الحالات حسب بيئتها قبل التمويل وإيجاد الصيغ المناسبة لها.

3- التركيز على التمويل وفق صيغة المشاركة لما لها من عدالة للمصرف والعميل.

4- يجب على الدولة إقامة مؤسسات مالية مختصرة للتعامل مع المؤسسات الصغيرة في ظل شروط سهلة وميسرة.[1].

3/ دراسة منجدة إبراهيم شروني:

تتلخص مشكلة البحث في الأتي:

1- هل أدت سياسات التحرير الإقتصادي إلى زيادة معدلات الفقر و البطالة وسط المواطنين في السودان.

2- ماهي الأثار التي إتبعتها الحكومة لمعالجة الأثار السالبة.

3- إلى اي مدى كانت هذه السياسات ناجحة لمعالجة الأثار السالبة لسياسة التحرير الإقتصادي.

منهجية البحث:

يستند المنهج الوصفي والتحليلي.

توصل الباحث إلى النتائج التالية:

إن سياسة التحرير أدت إلى إرتفاع معدلات الفقر والبطالة في السودان كما تتبنى البيانات التي تم إستعدادتها.

أوصى الباحث بالأتي:

---

[1] فخر الدين محمد حامد الشيخ الفادني، تقويم دور التمويل الأصغر في مكافحة الفقر، دراسة تطبيقية على بنك الأسرة 2008-2011م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2012م.

1- زيادة فعالية دور شبكات الضمان الإجتماعي.

2- جمع المعلومات عن سوق العمل.

3- بناء برنامج متكامل للبحث الوظيفي[1].

4/ دراسة الحاج حسن محمد علي:

مشكلة البحث:

1- ماهي الأهداف الرئيسية التي تم وضعها.

2- موقف السودان في تطبيق هذه الاستراتجية.

3- ماهي العقبات التي تواجه تطبيق الإستراتيجية في السودان وسبل معالجتها.

أهداف البحث:

1- إهتمام الدولة بالتعليم.

2- التصنيف العربي في التعليم العام.

3- موقع السودان وتصنيفه في التعليم العام والعالمي والعربي.

[1] منجدة ابراهيم شروني، الأثار المرتبطة لسياسة التحرير الإقتصادي (الفقر والبطالة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة،

منهجيات البحث:

استخدام المنهج الوصفي.

النتائج:

1- ملخص إنجاز أهداف التعليم للجميع الرئيسية إتاح للباحث الوقوف على سير تنفيذ الأهداف المراد تحقيقها ومقارنة ذلك بما تم وضعه والفجوة بين الواقع المطلوب تحقيقه.

2- الوضع بالنسبة لهدف محو الأمية فهو متدين حيث كان الهدف تحقيق نسبة قرابة 65% حتى نهاية 2017 ولكن تحقق منها 48% فقط.

ما أوصى به الباحث:

1- إقامة نظام للمعلومات التربوية بتوفير معلومات شاملة عن التعليم.

2- إعادة النظر وتعديل السياسات فيما يتعلق بإستيعاب المعلمين خريجي الجامعات حيث يكون لهم قابلية أفضل للتدريب.

3- تعزيز الجهد الشعبي لدعم التعليم خاصة وانه ظل يشكل نسبة 52% من جملة الإنفاق على التعليم الاساسي.[1].

5/ دراسة الرضى بله الرضي بلل:

[1] الحاج حسن محمد علي، دور التعليم للجميع، وتقييم التجربة السودانية، جامعة السودان للعلوم والتتولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة

يتناول البحث مشكلة في الإجابة على الأمثلة التالية:

1- ماهو دور الزكاة في محاربة الفقر.

2- إلى أي مدى نجحت الزكاة في محاربة الفقر.

3- ماهي الوسائل الأفضل والأنسب لمحاربة الفقر في السودان.

أهداف البحث:

1- الوقوف على تفشي الفقر في المجتمع السوداني.

2- القاء الضوء على دور الزكاة في محاربة الفقر.

3- إظهار الفقر كعقبة أساسية للتنمية.

منهجية البحث:

اتبع الباحث المنهج التاريخي للدراسة.

واتبع المنهج التحليلي الوصفي.

تتلخص نتائج البحث في الأتي:

1- ضعف جهود الدولة في محاربة الفقر.

2- زيادة الصرف الإداري يؤثر على مصرف الفقراء والمساكين.

التوصيات:

1- على الدولة أن تقوم بوضع خطة عاجلة لمعالجة ظاهرة الفقر وذلك بإصلاح السياسات الإقتصادية.

2- ضرورة توعية المكلفين بإخراج الزكاة وذلك من أجل زيادة حصيلة الزكاة.

3- أن يركز الديوان على الصرف الرأسي وذلك بتمكين وسائل الإتباع ومشاريع الإعاشة.[1]

الفرق بين الدراسة والدراسات السابقة:

1/ الدراسة الأولى: دراسة مثنى محمد أحمد، 2012م:

تتفق الدراسة مع الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في تناول سياسة التعليم العالي. والفرق بين الدراستين الدراسة السابقة تتناول دور بانه التعليم في زيادة نسبة البطالة وسط الخريجين والدراسة الحالية تتناول دور سياسة التعليم العالي في الفقر في السودان.

2/ الدراسة الثانية: دراسة فخر الدين محمد حامد الشيخ، 2012م:

تتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في مكافحة الفقر.

والفرق بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية أن الدراسة السابقة تتناول دور التمويل الأمني في مكافحة الفقر والدراسة الحالية تتناول دور سياسات التعليم العالي وهي الفقر.

[1] الرضى بلة الرضي بلل، دور ديوان الزكاة في مكافحة الفقر في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2010م.

3/ الدراسة الثالثة: دراسة منجدة ابراهيم شروني:

تتفق الدراسة السابقة والحالية في الجزئية المتعلقة بالفقر. والفرق بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية أن الدراسة السابقة تتناول الأثار الإجتماعية لسياسة التحرير الإقتصادي (الفقر والبطالة) أما الدراسة الحالية تتناول دور سياسة التعليم العالي في الفقر.

4/ الدراسة الرابعة: دراسة الحاج حسن محمد علي:

تتفق الدراسة السابقة والدراسة الحالية في دور سياسة التعليم العالي فقط. والفرق بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية في أن الدراسة السابقة تناولت دور التعليم للجميع وتقييم التجربة السودانية والدراسة الحالية تتناول سياسة التعليم العالي ودورها في الفقر.

5/ الدراسة الخامسة: دراسة الرضى بله الرضي بلل، 2010م:

تتفق الدراستين السابقة والحالية في مكافحة الفقر في السودان. والفرق بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية في أن الدراسة السابقة تتناول دور ديوان الزكاة في مكافحة الفقر أما الدراسة الحالية تتناول دور سياسات التعليم العالي في الفقر في السودان.

الفصل الثاني
الإطار النظري للبحث

أولاً: التعليم العالي
ثانياً: البطالة
ثالثاً: الفقر

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

أولاً: التعليم العالي

مفاهيم التعليم العالي

نجد أن حق الحصول علي التعليم قد تم تضمينه في عدد من المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، فعلي سبيل المثال فقد أورد إعلان الأمم المتحدة للحقوق الثقافية والإجتماعية والإقتصادية عام 1966م وفي(المادة13).

أن التعليم العالي يجب أن يكون متاح للجميع بكل السبل الملائمة علي أساس القدرات. كما نجد في المادة الثانية من البروتوكول الأول للإتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، أنها تبنت في العام 1950م إلزام كل الدول الموقعة علي البروتوكول أن يكون التعليم العالي متاح للجميع وفق القدرات[1] .

ونجد أن التعليم العالي يشير إلي نوعية التعليم اللاحق للتعليم الثانوي بغض النظر عن المؤسسة التعليمية التي تقدم ذلك النوع من التعليم مثل (الجامعات، المعاهد، الأكاديميات وغيرها).

ويطلق علي عملية التعليم العالي تسميات مختلفة بإختلاف الدول، حيث يسمي التعليم العالي بأنه التعليم التالي للتعليم الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية، وتدل تلك التسمية علي أنه تعليم نظامي يتم بعد التعليم الثانوي، أما بريطانيا وأستراليا فيطلق عليه بالتعليم اللاحق، كما نجد أن بعض الدول تطلق عليه تسمية المرحلة الثالثة من التعليم[2] .

---

(1) www.en.wikipedia.org,op,cit

(2) عماد الدين محمد الحسن (1999)، (تقييم السياسات التوسعية للتعليم العالي في السودان1989-1997)، ج رسالة ماجستير غير منشورة امعة الخرطوم، ص 15.

وقد أشارت الموسوعة الحرة إلي أن التعليم العالي له عدة مسميات، حيث يطلق عليه التعليم العالي أو التعليم بعد الثانوي أو التعليم في المستوي الثالث، وترمز هذه النوعية من التعليم إلي أن ذلك التعليم الذي يتم في الجامعات والأكاديميات والمعاهد بغرض منح درجة أكاديمية أو شهادة إحترافية مهنية، ونجد أن التعليم العالي من حيث نوعية التعليم يشتمل علي مايعرف بالتعليم الجامعي الذي يتخصص في منح درجة البكالوريوس الدبلوم، كما يشمل أيضا نوعية التعليم التي يطلق عليها التعليم العالي فوق الجامعي الذي يتخصص في منح درجة الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه [1].

ونجد ان القاموس الحر قد عرف التعليم العالي تعريفات مشابهه للموسوعة الحره، فقد عرفه بأنه المستوى التعليمي بعد الثانوي، حيث يتم هذا النوع من التعليم في مؤسسات تعليمية محددة كالمعاهد، الجامعات، وبعض المدراس المهنية كمدرسة القانون ومدرسة الإدراة ومدرسة التمريض، ويمنح نظام التعليم العالي بعد نهاية الدراسة درجة علمية محددة[2] .

أنماط التعليم العالي:

هنالك ثلاث أنماط لنظام التعليم العالي:

1) النمط الأول هو المعاهد والكليات المتوسطة التي يتم فيها إعداد القوى العاملة لمدة سنتين أو ثلاثة سنوات بعد الدراسة الثانوية، حيث يتم فيها منح درجة الدبلوم الفني.
2) النمط الثاني وهو المعاهد والمدارس العليا التي تتبع لوزارات أوجهات حكومية غير وزارة التعليم العالي مثل الكليات الحربية وكليات الشرطة.

---

[1] www.en.wikipedia.org,op,cit.

[2] www.encyclopedia.thefree dictionary.com.

3) النمط الثالث وهو يتمثل في الجامعات التي تمنح درجة البكالوريوس والدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه[3] .

نشأة وتطور التعليم العالي:

إرتبط التعليم العالي في السودان بالحكم الثنائي (البريطاني –المصري) من خلال إنشاء أول نواه له هي كلية غردون التذكارية في العام1902م، ولم تكن نية المستعمر في ذلك الوقت تنمية موارد السودان البشرية لتكون رأس الرمح في عملية إحداث تغيرات إجتماعية وإقتصادية وسياسية تمهيداً لعملية التنمية الشاملة والمتوازنة وصولاً بالمجتمع السوداني إلي حالة الرفاه، ولكن الهدف الأساسي من إنشاء ذلك النمط من التعليم من قبل المستعمر لمساعدته في إدارة وحكم السودان ذو الرقعة الجغرافية الشاسعة لتحقيق الهدف الأساسي للمستعمر وهو الحصول علي المواد الخام بالإضافة إلي النفوذ السياسي. وقد توسع التعليم العالي بعد ذلك في ظل الحكومات الوطنية التي توالت علي حكم السودان أملاً في تحقيق معدلات إنمائية عالية في كافة المجالات من خلال الكوادر البشرية ذات التدريب والتأهيل العالي، ولكن رغم التوسع عددياً فس مؤسساتى التعليم العالي والبحث العلمي في السودان، خاصة بعد ثورة التعليم العالي في العام 1990م، إلا أن المؤشرات التنموية بالسودان في كثير من المجالات ضعيفة, حيث لم يتم تزويد تلك المؤسسات بالموارد المالية الكافية حتي تستطيع أن تفيد المجتمع بكوادر متمكنة قادرة علي التخطيط العلمي السليم ومن ثم تنفيذ تلك الخطط بكفاءة وفاعلية، بالإضافة إلي ذلك، القدرة علي القيام بأبحاث علمية تستطيع المساهمة في زيادة الإنتاج والإنتاجية وحل بعض الإشكالات التي تواجه المجتمع السوداني في كافة المجالات.

[3]عماد الدين محمد الحسن ، مرجع سابق، ص 19–20.

تطور مؤسسات التعليم العالي في السودان

أولاً: مرحلة التعليم العالي قبل الاستقلال

نجد أن بدايات تأسيس التعليم العالي الحديث في السودان كانت في العهد الإنجليزي المصري من خلال إنشاء كلية غردون التذكارية في العام 1902م، وقد ضمت الكلية في بداية تأسيسها مدرسة لإعداد القضاة الشرعيين وأقساماً للتدريب الصناعي، ثم لاحقاً تمت إضافة معمل للتحاليل الحيوية، ثم أخيراً إنشاء مكتبة لمساعدة الباحثين، وقد كان الغرض الأساسي لهذه الكلية هو رفد الإدارة البريطانية–المصرية ببعض الكوادر المهنية في المجالات الإدارية والتعليمية والفنية، وفي العام 1924م تمت إضافة مدرسة كتشنر الطبية. وقد كان لأحداث ثورة 1924م دوراً في إيقاف مشاريع التوسع في مجال التعليم العالي ختي العام 1936م، بعدها تم توقيع إتفاقية بين بريطانيا ومصر بغرض مراجعة السياسات تجاه كلية غردون التذكارية من خلال تأهيل كوادر سودانية لتحل محل الكودار البريطانية والمصرية، كما نصت الإتفاقية أيضاً علي إنشاء مدارس عليا بالكلية شملت مدرسة الزراعة (1937م)، العلوم البيطرية(1938م)، العلوم الهندسية (1939م) مدرسة الأداب (1940م)، وكانت تلك المدارس المتخصصة تدار بواسطة المصالح الحكومية ذات الإختصاص، وقد تم تكوين لجنة إستشارية في العام 1942م للتنسيق بين تلك المدارس، وفي العام 1947م تم عمل توأمة وربط بين هذه المدارس ومدرسة كتشنر الطبية بجامعة لندن، وفي العام 1950م تم إصدار قانون كلية الخرطوم الجامعية شاملاً كل المدارس، حيث أصبحت لاحقاً جامعة الخرطوم[1] .

[1] سيد محمد علي الحوري(1994)، توظيف الخريجين وأثره علي تخطيط التعليم العالي في السودان، رسالة دكتوراة غير منشورة، كليةالتربية، جامعة الخرطوم، ص32.

وفي العام 1950م تم إنشاء معهد الخرطوم الفني بغرض تأهيل كوادر فنية في المجالات الهندسية والتجارية. حيث كانت هنالك حالة ملحة لكوادر فنية، وكان هذا المعهد يتبع في بداياته لمصلحة الأشغال ثم إنتقلت إدارته في العام 1952م لمصلحة المعارف.

أما معهد أمدرمان العلمي فقد تم تأسيسه في العام 1912م ليتخصص في مجال الدراسات الإسلامية والعربية، وكان يتبع في وقتها إلي مصلحة الشئون الدينية، كما أنشاء معهد الأشعة التشخيصية من قبل وزارة الصحة في العام 1953م، بالإضافة إلي ذلك تم إنشاء معهد شمبات الزراعي بواسطة وزارة الزراعة في العام 1954م.

ثانياً: مرحلة التعليم العالي بعد الإستقلال

أ-الفترة الأولي (1955-1969):

نجد أن أول حكومة وطنية بعد الإستقلال واجهت واقعاً يتجسد في أن معظم الوظائف في المجالات المدنية كانت تشغل بواسطة كوادر المستعمر فشرعت الحكومة في عملية سودنة تلك الوظائف بالاعتماد علي الكوادر التي تم تأهيلها في كلية الخرطوم الجامعية، معهد أم درمان العلمي، والمعهد الفني، بالإضافة إلي ذلك تم إبتعاث عدد من الأفراد إلي الخارج بغرض تأهيلهم في دراسات جامعية لملء الفراغ الكبير الذي أحدثه خروج المستعمر، وبالإضافة إلي ذلك هيأت الحكومة الوطنية الأولي الظروف القانونية لتلك المؤسسات الثلاث لكي تقوم بدورها علي أكمل وجه في تلك الفترة, حيث أصدرت قانوناً خاصاً حولت بموجبه كلية الخرطوم الجامعية إلي جامعة الخرطوم تتمتع بالإستقلالية في إدارتها[1] .

[1] سيد محمد علي، االمرجع السابق ص33.

وفي ذات الإطار المتعلق بتهيئة الظروف القانونية لتلك المؤسسات الثلاث في تلك الحقبة حتي تستطيع النهوض بعملية التعليم العالي لتفريغ كوادر مؤهلة قادرة علي سد النفص الذي أحدثه خروج المستعمر، تم فصل معهد أم درمان العلمي عن مصلحة الشئون الدينية وجعله كياناً إدارياً مستقلاً، وفي العام 1963 م صدر قانون بتحويل هذا المعهد إلي كلية الدراسات العربية والإسلامية، وفي العام 1968 تم تحويل هذه الكلية إلي جامعة أم درمان الإسلامية، وكان سبب ذلك، الإقتراح الذي قدمته رابطة معلمي اللغة العربية بغرض تحقيق المساواة مع خريجي التعليم الأكاديمي في التعليم العام والجامعي.

أما فيما يتعلق بمعهد الخرطوم الفني آنذاك، فقد شرعت وزارة التربية (المعارف سابقاً) في عملية تطوير ذلك المعهد من خلال إلحاقه برابطة لانكشير ونشير للكليات البريطانية لاتاحة الفرصة لطلاب المعهد للحصول علي شهادة تلك الكليات البريطانية، ولم يتوقف طموح الطلاب والأساتذة معاً في ذلك السقف من الإنجاز، حيث كان يتطلع الطلاب لنيل الشهادة القومية العليا البريطانية وليس المستوي العادي، كما أن الأساتذة كانوا يتطلعون إلي مزيد من التدريب للحصول علي شهادات علمية عليا من خلال برامج الماجستير والدكتوراه، وقد مارس كل من الطلاب والأساتذة ضغطاً علي الحكومة حتي تم تشكيل لجنة أكاديمية في العام 1961 لإجراء بعض الإصلاحات في نظام المعهد، وقد كانت أهم إنجازات تلك اللجنة هو ترفيع البرامج الدراسية الهندسية إلي أربع سنوات حتي يتم إعداد الطلاب للجلوس لإمتحان الشهادة القومية العليا البريطانية، وفي العام 1967 صدر قانون المعهد الفني الذي تمثلت أهم فقراته إنشاء مجلس دائم للمعهد يتبع رأساً لوزير التربية، وقد ضم ذلك المجلس لجنتين أكاديمية وأخري مالية[1].

[1] سيد محمد على، المرجع السابق ,ص34.

ب-الفترة الثانية(1969-1989):

إتصفت الفترة الأولي لتطور مؤسسات التعليم العالي في السودان بعد الإستقلال بعدم وجود جهاز تنسيقي يربط بين تلك المؤسسات ويقوم بعملية التخطيط والرقابة والإشراف عليها، لذلك ركزت الفترة الثانية علي ضرورة وجود ذلك الجهاز التنسيقي من خلال إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العام 1971م لتقوم بهذه المهام، كما تم إنشاء جهاز أخر مساعد للوزارة وهو المجلس القومي للتعليم العالي برئاسة وزير التعليم العالي وعضوية الوزارات ذات الصلة المعنية بعملية التعليم العالي ومديري الجامعات وعمداء الكليات المتخصصة، حيث تم تقسيم هذا المجلس إلى لجان فنية شملت لجنة مديري الجامعات، لجنة عمداء الكليات، لجنة تخطيط التعليم العالي، لجنة المعاهد الفنية العليا، ولجنة تقويم الدبلومات والشهادات والإجازات العلمية والأجنبية.

وفي عام 1975 صدر قانون جديد لتنظيم التعليم العالي، تمثلت اهم نصوصه في إلغاء وزارة التعليم العالي ودمجها في وزارة التربية وحل المجلس القومي للتعليم العالي بصورته القديمة[2] .

ووفقا لهذا القانون فقد تم إعادة تشكيل المجلس القومي للتعليم العالي، حيث أصبح مستقلاً عن وزارة التربية ولكن برئاسة وزيرها، كما تم ترفيع عضويته من وكلاء الوزارات ذات الصلة إلى وزراء تلك الوزارات، وكانت من أهم ملامح هذا القانون الجديد أيضاً هو إعطاء سلطات وصلاحيات واسعة لإدارة أمر التعليم العالي في البلاد بما في ذلك ميزانيات مؤسسات التعليم العالي، حيث تم إنشاء لجنة تمويل التعليم العالي داخل المجلس لهذا الغرض، كما نص القانون علي عدم التمييز بين مؤسسات التعليم العالي المختلفة، وبذلك تمت مساواة جامعة الخرطوم بالجامعات الأخرى، كما تم دمج غالبية المعاهد الفنية المتخصصة تحت إدارة تعليمية واحدة

[2] سيد محمد على، المصدر السابق , ص36.

سميت بمعهد الكليات التكنولوجية، كما أوكل لذلك المجلس الإشراف علي مؤسسات التعليم العالي الأجنبية والخاصة والأهلية[1] .

وفي ذات الإطار المتعلق بقانون1975م بتطوير التعليم العالي في السودان، والإستجابة لازدياد أعداد الطلاب الراغبين في الإلتحاق بالتعليم العالي، تم إنشاء جامعتي الجزيرة وجوبا في نفس العام، ولكن رغم الجهود المبذولة لحل مشكلة الطلب المتعاظم علي التعليم العالي من خلال إنشاء هاتين الجامتين، إلا أن مشكلة التعليم العالي إستفحلت في فترة الثمانينيات لعدم قدرة مؤسسات التعليم العالي إمتصاص الطلب الإجتماعي الكبير علي التعليم العالي الناتج من إزدياد أعداد الطلاب في المرحلة الثانوية مع وجود خمسة جامعات حكومية فقط إحداهن أجنبية (جامعة القاهرة فرع الخرطوم)، وقد أشارت منظمة اليونسكو إلي ذلك الوضع من خلال الدراسة التي أعدتها بخصوص معدل الإلتحاق للطلاب بمؤسسات التعليم العالي في السودان، حيث بلغ المعدل في تلك الفترة حوالي2.5% فقط، وتوضح هذه النسبة ضألة حجم المواعين الإستيعابية[2] .

وقد تفاقمت تلك المشكلة أنذاك رغم توصيات المؤتمر القومي للتعليم العالي في 1982م التي نادت بضرورة التوسع في مؤسسات التعليم العالي كماً وكيفاً مع مراعاة توزيع تلك المؤسسات علي أقاليم السودان المختلفة، وأن تكون الأسبقية للتعليم الفني يليه التطبيقي ثم التعليم في مجال الدراسات الإنسانية والإجتماعية.

رغم تلك التوصيات الفعالة لم يستطع المجلس القومي للتعليم العالي تلبية الطلب الإجتماعي علي التعليم العالي بتلك الفترة لعدم قدرته علي إنشاء جامعات جديدة لعدم توفر الموارد المالية، إلا أنه تكيف مع هذا الوضع المتعلق بعدم القدرة علي تلبية الطلب المتعاظم علي التعليم العالي من خلال إتخاذ سياسات تصب في إتجاه

---

[1] سيد محمد على، المرجع السابق , ص37.

[2] سارة حسن موسى 2003, التوسع في التعليم العالي وسوق العمل في السودان(1990-2002م)، رسالة دكتوراة غير منشورة,-معهد دراسات الإدارة والحكم الإتحادي، جامعة الخرطوم, ص181.

تذليل العقبات وتقليل الإحتقان في عملية الإستيعاب بمؤسسات التعليم العالي من خلال إعتماد نظام الإعتماد، وإضافة كلية التربية لجامعة الجزيرة في العام1987م[1].

ج- الفترة الثالثة(1990-2011):

الفترة الثالثة من تطور التعليم العالي في السودان بعد الإستقلال بدأت في العام 1990م بعد إعلان حكومة الإنقاذ الوطني ثورة التعليم العالي التي تمثلت أهم مخرجاتها في تعريب التدريس في مؤسسات التعليم العالي وإنشاء مؤسسات تعليم عالي جديدة في كل ولايات السودان مضاعفة أعداد الطلاب المقبولين في الجامعات وإنشاء كليات وتخصصات جديدة في الجامعات القائمة أصلاً، بالإضافة إلى التوسع في التصديق بإنشاء جامعات خاصة وأهلية.

وبناءاً على هذه السياسات الجديدة، فقد صدر قانون تنظيم التعليم العالي في العام 1990م الذي تم بموجبه إعادة تنظيم المجلس القومي للتعليم العالي، كما صدر قانوناً آخر أيضاً في نفس العام، متماشياً مع تلك السياسات وقوانين تنظيم الجامعات القديمة والجديدة[2] .

وقد تم بموجب السياسات الجديدة المتعلقة بثورة التعليم العالي إنشاء جامعات جديدة في ولايات السودان المختلفة (جامعة الشرق في الولاية الشرقية، جامعة الفاتح من سبتمبر في ولاية دارفور، جامعة كردفان في ولاية كردفان، جامعة الإمام المهدي في الولاية الوسطى، جامعة الزعيم الأزهري بولاية الخرطوم،جامعة بحر الغزال بمدينة واو بولاية بحر الغزال، جامعة أعالي النيل بمدينة ملكال بولاية أعالي النيل)، كما تم وفقاً لهذه السياسة ترفيع معهد والكليات التكنولوجية إلى جامعة سميت جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كما تمت

---

[1] سارة حسن موسى المرجع السابق , ص182.

[2] الأمانة العامة للمجلس القومي للتعليم العالي(1990)، قوانين تنظيم التعليم العالي.

إضافة كليات جديدة إلى جامعة أمدرمان الإسلامية شملت الإقتصاد والعلوم الإجتماعية، الطب، الهندسة، العلوم، و كلية الدعوة والعلوم [1].

وبعد صدور المرسوم الدستوري العاشر لسنة 1993م الذي تم بموجبه تقسيم ولايات السودان إلى (26) ولاية بدلاً من (9) ولايات، فقد تم تأسيس عدد من الجامعات في الولايات الجديدة شملت (جامعة القضارف، جامعة سنار،جامعة شندي، جامعة البحر الأحمر، جامعة دنقلا، جامعة نيالا، جامعة زالنجي، جامعة غرب كردفان، جامعة الدلنج، جامعة النيل الأزرق، جامعة كسلا) [2].

السياسات اللازمة لتطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

1. دعم أنشطة التعريب وتوفير الكتب المرجعية والدوريات المعربة وأصيل المناهج الجامعية
2. تنويع أنماط التعليم العالي وطرق ووسائل تقديمه لتواكب التعليم مدى الحياة وتساهم في نشر العلم والمعرفة وسط كل فئات المجتمع.(Life. Long learning)
3. مراجعة سياسات القبول لمؤسسات التعليم العالي بما يؤدي الي تحقيق أكبر قدر ممكن من المواءمة بين رغبات الطلبة والاحتياجات التنموية للبلاد.
4. ترقية البيئة الجامعية وتوفير احتياجات العملية التعليمية وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والأطراف المساعدة.
5. تطوير البرامج والمناهج التدريسية لتواكب المتغيرات والمستجدات العلمية والتكنولوجية وتلبي احتياجات المجتمع وسوق العمل.

---

[1] مقابلة مع إحسان متوكل (2016/6/3الساعة12 ظهراً) , مديرة الإدارة العامة للتخطيط , وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

[2] طارق عبدالله تيراب إبراهيم (2012م)، تقويم الأنفاق الحكومي على التعليم العالي والبحث العلمي فى السودان، بحث مقدم لنيل درجة المدكتوراة, ص ص198-199

6. تطبيق مفاهيم ضبط الجودة والنوعية في مختلف مكونات نظام التعليم العالي ومراحله ,ووضع المعايير الوطنية للتقويم والاعتماد مسترشدة بالمعايير الاقليمية والعالمية.
7. توجيه الدراسات العليا والبحث العلمي والتطوير نحو المجالات المرتبطة بالتنمية الشاملة بالبلاد ونشر وتطبيق نتائجه وبناء قاعدة بيانات متكاملة عن البحوث العلمية والباحثين ورسائل الدراسات العليا وإتاحتها للجميع.
8. الوفاء بالتزامات العملية التعليمية وتمويل التعليم العالي باعتباره خدمة عامة وتشجيع القطاع الخاص علي المشاركة في تمويل التعليم العالي.
9. إعطاء دور أكبر للقطاع المدني للمشاركة في صناعة مستقبل التعليم العالي,وذلك من خلال زيادة تمثيله في المجلس القومي للتعليم العالي ومجالس الجامعات.
10. الاهتمام بالأستاذ الجامعي وبناء قدراته وتوفير الحوافز المادية والمعنوية بما يضمن استقراره وتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس ف استخدام التكنولوجيا في التدريس.
11. الاهتمام بالتكوين الثقافي والنفسي وتوفير امكانات الانشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية اللازمة لبناء الشخصية المتكاملة للطالب الجامعي [1].

[1] طارق عبدالله تيراب، المرجع السابق، ص 200

سوق العمل

مفاهيم سوق العمل:

يعرف سوق العمل بأنه الآلية التي تتفاعل فيها قوى العرض والطلب على خدمات العمل والتي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظف.

خصائص سوق العمل: يتميز عن غيره من الأسواق مثل قيام العلاقات الإنسانية والإجتماعية داخل العمل,وكذلك فان كفاءة القوى العاملة تعتمد على عاملي الوراثة والتنشئة بجانب مستوى التعليم والصحة ,فكمية الخدمات التي يستطيع العامل تقديمها تتحدد بنوعية دوافع العامل ووضعه الأسري الذي يعيش فيه وبمستوى أداء الجماعة التي يعمل معها وبنوعية الأهداف التي تم غرسها فيه منذ الصغر.ويترتب على ذلك أن عنصر العمل يتأثر بدرجة كبيرة بالعلاقات بين العامل ورب العمل وبنوع الإدارة وباستعداد العامل النفسي ومدى حاجته للوظيفة ومدى تقبله للتوجيه الخارجي.

مميزات سوق العمل:

1. غياب المنافسة الكاملة عن سوق العمل:

يظهر ذلك جلياً في غياب أجر واحد يسود أنحاء السوق مقابل الأعمال المتشابهة ,ومن أهم أسباب غياب المنافسة عن سوق العمل نقص المعلومات لدى العمال عن فرص التوظف المتاحة ذات المالية إضافة إلي عدم وجود الرغبة القوية لدى العمال للانتقال الجغرافي أو المهني ويرجع ذلك أيضا لعدة أسباب منها:

- شعور العامل بان فرص العمل تقل أمامه كلما تقدمت به السن.
- عدم شعور العامل بالرضا لكثرة تغيير المؤسسات التي يلتحق بها.

- تزايد المسؤوليات العائلية للعامل يدعوه للاستقرار وهذا لايحفزه على كثرة التنقل د.عوامل إجتماعية أخرى كالارتباط العائلي أو الارتباط بالمكان مما لا يحفزه إلي تغيير موقعه الجغرافي.
- مستوى قدراته وخبراته تؤثر في قدرته على الحركة خاصة الانتقال المهني فكلما زادت خبرة العامل في مهنة معينة أو كلما زدات المتطلبات التخصصية لمهنة معينة كلما ضاقت الفرص أمام العامل لتغيير مهنته.

2. سهولة التمييز او التفرقة بين خدمات العمل ولو تشابهت هذه الخدمات سواء لأسباب عنصرية بسبب الجنس أو اللون أو الدين أو لاختلاف السن والثقافة...الخ.
3. إرتباط عنصر العمل بسلوك العمال وتفضيلاتهم بكميات مختلفة من وقت الفراغ ومستويات مختلفة من الدخل ,أو لتأثرهم بظروف العمل نفسها ونوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة.
4. تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم والتغير التقنى، وينعكس آثار هذا التقدم على البطالة في أحد مظهرين:-

المظهر الأول:

إنتشار البطالة عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة وهذا يعني إلغاء بعض الوظائف في صورة الأداء البشري.

المظهر الثاني:

قد تتغير متطلبات بعض الوظائف بظهور خبرات لم تكن موجودة ومستوى تعليمي أعلى بما يكفل سلامة التعامل مع الآلة.

وهذا النوع من البطالة يمكن التقليل منه بإعادة تدريب وإعداد العمال لإكسابهم الخبرات الجديدة حتى يمكن إعادة وضعهم في وظائفهم في ظل متطلباتها الجديدة.

5. سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصري العرض والطلب حتى يصبح سوقاً بالمعنى الاقتصادي ولكن توجد فروق جوهرية على جانبي العرض والطلب فيما بين سوق العمل وأسواق السلع الأخرى[1].

مكونات سوق العمل:

يتكون سوق العمل من جانبي العرض والطلب على القوى العاملة. وتشتمل معلومات عرض القوى العاملة على حجم السكان وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية فضلا عن الإسقاطات المستقبلية ,ويعتبر مسح الأسره المصدر الرئيس لهذه المعلومات كما يعتبر معدل البطالة حسب النوع والمستوى التعليمي والمنطقة الإدارية والمهنة والفئات العمرية أهم مؤشر يتم استخلاصه من هذا المسح ,ويستعان به في التخطيط لمختلف جوانب التنمية .وقد جرت العادة في الدول المتقدمة إحصائيا وتخطيطياً على أجراء هذا المسح بصورة دورية منتظمة مثلا (كندا ,الولايات المتحدة ,استراليا ,والمملكة المتحدة ,تجرى هذا المسح دورياً في فترات لا تتجاوز العام) مستوعبة بذلك التغير المتسارع الذي تشهده كافة العوامل المؤثرة على هذا الجانب من سوق العمل ومن ثم التخطيط السليم الذي يأخذ في الاعتبار هذه المستجدات وتلك التغيرات.

أما الطلب على القوى العاملة والاحتياجات الحالية والمستقبلية للعمالة فيتم توفير بياناتها عن طريق مسح المنشآت والذي درجت الوزارة منذ أن كانت مصلحة في سبعينات القرن الماضي على إجرائه بمستويات تغطية

[1] هويدا آدم الميع احمد، " أقتصاديات العمل"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م، صـ7-9

وشمول تختلف من مسح لآخر وقد اتسمت بعدم الإنتظام لعدم إنتظام تدفق الموارد اللازمة لذلك شأنها شأن مسوحات القوى العاملة.

يتطلب تواتر التغيرات في المجالات ذات الصلة بسوق العمل الرصد والمتابعة لأثر تلك المتغيرات على عناصر السوق مما يمكن من وضع سياسات سوق عمل مناسبة.

إن ما توفره هذه المسوحات يمكن من قياس ميزان العمل وبالتالي تحديد الفجوة بين عنصري سوق العمل والسعي لتقليصها، لذا فإن إجراء مسح المنشآت بصورة دورية ومنتظمة وبالتزامن مع مسح القوى العاملة يعتبر ضروريا لرسم صورة دقيقة عن سوق العمل.وهذا ما خططت لتحقيقه الوزارة كانطلاقة نحو الدورية والانتظام في توفير بيانات قاعدة معلومات العمل.

الطلب على العمل

يعرف الطلب على العمل بأنه"طلب مشتق"بمعنى انه مشتق من الطلب على السلع والخدمات النهائية التي يساهم في إنتاجها وبهذا فان الطلب على العمل يعكس مباشرة إنتاجية العمل.

العوامل المؤثرة على طلب المشروعات على عنصر العمل:

أولاً معدل الأجر: يعتبر من العوامل الأساسية التي تحدد الطلب على العمل ,وبالتالي حجم العمالة في الاقتصاد[1].

واختلف الفكر الكلاسيكي والفكر الكينزي حول أهمية الدور الذي يلعبه الأجر في تحديد الطلب على العمل المدرسة الكلاسيكية: ترى أن معدل الاجر هو العامل الوحيد المحدد للطلب على العمل,ويفترضون أن معدل الأجر يتميز بمرونة تامة في اتجاه الانخفاض.

---

[1] هويدا آدم الميع، مرجع السابق، صـ10

المدرسة الكينزية: ترى أن معدل الأجر النقدي أهمية كبيرة إلا أنهم لا يعتبرونه العامل الوحيد المؤثر على مستوى العاملة فهناك عوامل أخرى لا يمكن إهمالها.

ثانياً مرونة الإحلال بين العمل والعناصر الاخرى: مرونة الإحلال تؤثر إيجابا على مرونة الطلب على العمل وتتوقف على طبيعة السلع المنتجة ومدى إمكانية تغيير معاملات الإنتاج التي تحكمها.

ثالثاً مستوى الطلب في سوق المنتجات: إذا كان سوق المنتجات يعاني من وجود فائض إنتاج لا يصرف في ظل ندرة في الطلب ,في هذه الحالة ستحجم المشروعات عن زيادة تشغيل العمال عند انخفاض الأجر وهو لا يكفي بمفرده لرفع الطلب على العمل.

رابعاً مرونة الجهاز الإنتاجي:تتوقف استجابة الإنتاج للزيادة في الطلب على مرونة الجهاز الإنتاجي، الجهاز الإنتاجي يتميز بمرونة عالية فإن الزيادة يتجه أثرها بقوة إلي الإنتاج فتدفعه إلي أعلى والعكس.

خامساً الفن الإنتاجي المستخدم: أن الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد لديه المرونة اللازمة في التأثير على الطلب في سوق العمل سيتوقف على الفن الإنتاجي المطب، أما إذا كانت المستخدمة كثيفة العمل تنعكس الزيادة في الطلب الكلي في شكل زيادة كبيرة في الطلب على العمل بسبب ارتفاع نسبة مدخلات العمل في الإنتاج.

سادساً إنتاجية العمل: ارتفاع إنتاجية عنصر العمل يعني مساهمة عنصر العمل في عملية الإنتاج ,وهذا يشجع بطبيعة الحال على زيادة طلب المشروعات على عنصر العمل وذلك من خلال :زيادة استخدام عنصر العمل مع بقاء العناصر الأخرى واستغلال هذه الزيادة في التوسع في الإنتاج ,وإحلال العمل محل العناصر الاخرى التي لم تتحسن إنتاجيتها.

سابعاً نقابات العمال: تلعب دوراً هاماً في التأثير على مستوى الأجر السائد ومستوى العمل

ثامناً السياسات التي تنتهجها الدولة يمكن ان تؤدي الي زيادة الطلب او تقليله[1] .

عرض العمل:

يعرف بأنه عدد العمال القادرين على العمل والراغبين فيه خلال فترة معينة أو حجم القوة العاملة في المجتمع. وعرض العمل يكمن حسابه بأيام العمل أو ساعات العمل.

العوامل المؤثرة على عرض العمل:

أولاً: حجم السكان وهيكله

توجد علاقة بين السكان وحجم الأيدي العاملة المعروضة في سوق العمل ,ويلعب هيكل السكان (من حيث السن والنوع دوراً هاماً في تحديد مستوى عرض العمل)، فالتوزيع النسبي للسكان على فئات السن المختلفة يمكن أن يختلف من مجتمع إلي آخر.

ثانياً: الأجر

ارتفاع الأجر يشجع على زيادة عرض العمل بينما انخفاض الأجر يقلل من هذا العرض.

إذا كان تغير الأجر يؤثر طردياً على عرض العمل فان مدى هذا التأثير يختلف باختلاف مستوى التشغيل في الاقتصاد، بينما انخفاض مستوى التوظف يجعل عرض العمل أكثر تأثراً بزيادة الأجر.

ثالثاً: تفضيلات الأفراد بالنسبة للأجر ووقت الفراغ

يتأثر عرض العمل بتفصيلات الافراد فكل فرد يفاضل بين الأجر الإضافي الذي يحصل عليه مقابل زيادة عمله وبين وقت الفراغ الذي يتمتع به عند تقليل كميه عمله.

---

(1) هويدا آدم الميع، المرجع السابق, ص ص10-16.

رابعاً: العادات والظروف الإجتماعية والدينية السائدة

يقصد بهذه الظروف مجموعة من العوامل تتفاوت من مجتمع إلى آخر وبالتالي تمارس تأثيرا مختلفا على عرض العمل في البلاد المختلفة ومن هذه العوامل سن بداية العمل – سن التقاعد – نظره المجتمع والدين لاشتغال النساء – المستوى الصحي العام –التشريعات التي تحدد ساعات العمل, كذلك تؤثر سن التقاعد على عرض العمل فكلما ارتفع هذا السن كلما ازداد عدد الأفراد في المجتمع الصالحين للعمل فيزداد العرض والعكس صحيح.

ويعتبر المستوى الصحي العام من العوامل المؤثره على عرض العمل، وهذا المستوى هو انعكاس لعديد من الظروف في المجتمع،ولاشك أن المستوى الصحي يحدد الحد الأقصى لساعات العمل،التي يستطيع الفرد اشتغالها ولعدد العمال في ضوء مدى مقدره العامل على الاستمرار في العمل لسنوات طويلة، فإذا كان المستوى الصحي العام منخفضا فمن المتوقع أن يكون عرض العمل (سواء عدد العمال أو عدد ساعات العمل) منخفضا عند حجم معين من السكان بينما ارتفاع هذا المستوى يجعل عدد الأيدي العامله المعروضة في سوق العمل أكبر وأيضا عدد ساعات العمل التي يعرضها العامل الواحد أكبر بسبب زيادة قدرته على العمل

إختلاف التشريعات المحددة لوقت العمل الأمر الذي يؤدي إلى إختلاف ملموس في عدد ساعات العمل المعروضة.

ومن ثم فان حجم العمل المعروض وفقآ لحجم معين من السكان يمكن أن يختلف بشكل ملحوظ بإختلاف هذه الظروف متى تشابهت العوامل الأخرى[1].

[1] هويدا آدم الميع، المرجع السابق, ص16

خامسا: انتقال عرض العمل

إذا كان عرض العمل يتحدد بعدد الأيدي العامله المعروضة في سوق العمل فمن الطبيعي أن يتأثر هذا العرض سلباً أو إيجابياً بأي هجره خارجية من البلد أو إليها فالأيدي العامله التي تنتقل إلى البلد تمثل عرض إضافي يؤدي إلى زيادة العرض الكلي لعنصر العمل،والأيدي العامله التي تهاجر من البلد تخفض عرض العمل الموجود عن العرض الممكن وفقآ لحجم السكان وهيكله.

سادساً: التكلفة الإجتماعية للعمل

تتمثل هذه التكلفة في كل التضحيات والأعباء التي يتحملها المجتمع في سبيل إعداد وتجهيز القوة العاملة بالشكل الذي يجعلها صالحة للاشتراك في عملية الإنتاج.

وكلما أراد المجتمع الحصول على قوة عاملة أكبر وأكثر كفاءة كلما كان عليه تحمل تكلفة أكبر ,وتخصيص جزء أكبر من موارده لإنتاج وتنمية موارده البشرية.

سابعاً نقابات العمل: النقابات بإمكانها التأثير على حجم العمل المعروض في السوق فتقلله عند إنخفاض الأجور عن المستوى الذي تطالب به، فهي تعمل على تحديد وحدات العمل وتتخذ قرارها بزيادة العرض[1] .

محددات علاقة التعليم بسوق العمل:

1.البطالة: نتيجة للتوسع في التعليم (بالنمو الكمي بصورة لا تتواءم مع احتياجات سوق العمل).

2.الأجور: والتي تعتمد على المؤهلات المرغوبة في سوق العمل وتساهم في زيادة الهجرة الداخلية والخارجية، علماً بأن تدني وارتفاع الأجور يمثلان تحدياً وأحياناً تهديداً لسوق العمل.

(1) هويدا آدم الميع، المرجع السابق، ص22-31.

3.هجرة العمالة: تعتمد على فرص العمل (نوعاً وكماً) ومخرجات التعليم مما يساهم في زيادة الهدر في الموارد البشرية والمالية ويؤثر على الاقتصاد المحلي وعلى المجتمع.

4.الفقر: محاربة الفقر من أهداف التعليم الموائم لسوق العمل حيث تتاح فرص عمل عريضة تقلص من آثار الفقر لزيادة التنمية في الحضر والأرياف.

5.النمو السكاني: يتطلب زيادة فرص التعليم الموجه نحو العمل مع زيادة فرص التخديم في سوق العمل [1].

جدول (2-1): هيكل يوضح سوق العمل من جه العرض والطلب

الطلب	العرض
متطلبات القطاعات المختلفة .	مخرجات نظام التعليم .(المرصد).
متطلبات المستويات المهنية المختلفة .	مخرجات التعليم التقني والتقاني(المعايير المهنية).
متطلبات سوق العمل.	مخرجات البرامج التدريبية المختلفة.
الإحلال بسبب التقاعد أو الوفاة.	خريجو الدورات التدريبية .
إحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية.	العمالة العائدة من المهجر.
تخصصات تقنية متقدمة.	مخرجات مؤسسات نقل وتوطين التقانة.

المصدر: تقرير وزراة تنمية الموارد البشرية والعمل

[1] هويدا آدم الميع، المرجع السابق، صـ32

ثانياً: البطالة

مفاهيم البطالة:

تظل البطالة من أهم القضايا الإجتماعية التي تعكر صفو حياة الأفراد من آن إلي آخر ولايغدو من سبيل المبالغة القول بأن الكثير من المشاكل الإجتماعية، بل والجرائم اليومية التي تشهدها الشعوب، تعود بجذور عميقة إلي وجود مشكلة البطالة.

فهذه الظاهرة تنعكس في تبعات سلبية علي المجتمعات وتطل عليهم في شكل جرائم بأنواعها وفي شكل إضطرابات نفسية وعصبية علي المتعطلين وما إلي ذلك من مشاكل إجتماعية بين الأسر تصل إلي حالة التفكك والإنفصال، ولعلنا لا نأتي بجديد حين نقول أن جرائم السرقة جذورها البطالة وجرائم القتل كذلك، ومن هنا فإن ظاهرة البطالة التي تترك أيضا آثار إقتصادية سلبية علي المجتمعات سنأتي علي ذكرها لاحق، مشكلة تستحق أن نركز عليها وأن نفهم معناها وأسبابها وآثارها المختلفة[1] .

ماهية البطالة:

تعرف البطالة علي أنها التعطل(التوقف) الجبري لجزء من القوى العاملة في مجتمع ما، برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج، وتقاس البطالة في العادة بما يعرف بمعدل البطالة"وهي نسبة غير المشتغلين(المتعطلين) من القوى العاملة إلي إجمالي قوة العمل".

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالى القوى العاملة}} \%100$$

والقوة العاملة من السكان هم جميع القادرين والراغبين في العمل.

(1) خالد واصف الوزني وآخر،2001 (مبادئي الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق), الجامعة الهاشمية, الأردن, ص264.

ويتم في العادة إستبعاد الأطفال دون سن 15سنة، وكبار السن، والمتقاعدين والعاجزين، وربات البيوت غير الراغبات في العمل، والطلاب بأنواعهم[1] .

أهم الأسباب الكامنة خلف ظاهرة البطالة:

هناك أسباب رئيسة أدت إلي تفاقم مشكلة البطالة، خاصة وسط الشباب.

1) أولها يتعلق بتراجع قدرة القطاع العام على تشغيل الأيدي العاملة مع الارتفاع المستمر في اعداد الداخلين الجدد لأســـواق العمل، ويعاني هذا القطاع من كبر الحجم، وانخفاض الإنتاجية ومن المتوقع أن تقل مساهمة هذا القطاع في التشغيل في المستقبل في ظل برامج الخصخصة التي تنفذها الدولة.
2) محدودية حجم القطاع الخاص ,وعدم قدرته على توفير فرص عمل كافية للباحثين عن العمل.
3) مســـتوى جودة التعليم ونوعيته، إذ تعاني الدولة من توجه غالبية الشـــباب إلى التعليم في المجالات الأكاديمية ,ســعيا للحصــول على فرص عمل في القطاع العام الذي يقدم الحوافز الوظيفية كالاســتقرار الوظيفي، والتامين الصـحي، والمخصـصـات التقاعدية، ويفتقر النظام التعليمي إلى التركيز على المناهج التعليمية المتعلقة بالجوانب الفنية والمهنية التي تعد من التخصـصـات التي تحتاجها أنشـطة اقتصـادية متعددة في أســـواق العمل مما يؤدي إلي تدنى ارتباط مخرجات التدريب المهني باحتياجات أنشـــطة اقتصادية لغياب التخطيط والشراكة مع قطاع الإنتاج[2].

---

[1] خالد واصف الوزني وآخرون، المرجع السابق، صـ 268.

[2] سلام عبدالله(2012م)، ورقة عمل (سوق العمل–وخطط تنمية الموارد البشرية)، وزارة تنمية الموارد البشرية، ص 370–372.

أنواع البطالة[1] :

تطل البطالة علي المجتمعات المختلفة برؤوس عديدة، وبأشكال متنوعة، ومن هنا سنحاول في هذا الجزء توضيح أشكال أو أنواع البطالة المختلفة التي تعاصرها مجتمعاتنا.

1. البطالة الإحتكاكية:

هي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة بسبب الإنتقال أو البحث بين الوظائف، فهي حالة مؤقتة بسبب تطورات ظروف العمل(تطور تكنولوجي،إنتقال من منطقة إلي أخرى، التخرج من مراحل التعليم إلي سوق العمل، الرغبة في وظيفة أفضل بعد الحصول علي مؤهل أفضل وهكذا).

ولعل السمة الأساسية للبطالة الإحتكاكية أنها مؤقتة، وأن الشخص يترك وظيفة ما ليجد أفضل منها والأصل أن يجد ذلك، وأن الإحتكاك في سوق العمل لابد وأن يسمح بوجو الوظيفة المناسبة.

2. البطالة الهيكلية:

تعرف البطالة الهيكلية علي أنها حالة تعطل أجزاء من القوة العاملة بسبب تطورات تؤدي إلي إختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة، وتقترب إلي حداً ما فكرة البطالة الهيكلية من البطالة الإحتكاكية في أن تطور وسائل الإنتاج وتقدمها تؤدي إلي الإستغناء عن بعض أفراد القوة العاملة، بيد أن الفصل بين الأمرين أن البطالة الإحتكاكية مؤقتة لإشتغال الأفراد في البحث عن و الإنتقال من وظيفة ألي أخرى. أما البطالة الهيكلية فالوضع مختلف, حيث نجد شريحة من الموظفين أن إمكاناتهم ومؤهلاتهم لم تعد مناسبة للمجتمع بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل مما يجعل التعطل أمراً طويل المدى نسبياً هذا إذا ما إختاروا إعادة التأهيل والتأقلم مع الوضع الجديد.

---

[1] خالد واصف الوزني وآخرون، مرجع سابق ص 267-270

3. البطالة الدورية:

عند تعرض بعض النشاطات للركود أو التراجع علي مستوي الاقتصاد ككل، أو حينما يدخل الاقتصاد القومي مايسمى بدورة الركود تظهر البطالة الدورية وتعود الأوضاع إلي الحالة العادية حينما تعود عجلة الاقتصاد إلي الرواج والإزدهار، مما يعني أن هذا النوع إنما يظهر متأثراً بحركة الاقتصاد القومي ومسيرة نموه، فعند دخول الاقتصاد في دائرة الإنحسار والتراجع تطل البطالة الدورية برأسها لتعكس الوضع الاقتصادي، وحينما يشهد الاقتصاد الرواج والإزدهار فإن حالة التشغيل الكامل تكاد تسود الاقتصاد.

4. البطالة الموسمية:

تظهر بعض النشاطات الاقتصادية أو تزدهر بشكل موسمي، مثل الزراعة، وبعض أنواع المنتجات التي تستهلك أساساً في أحد فصول العام– صيفاً أو شتاءاً ففي الموسم المخصص لتلك النتجات يزداد الطلب عليها وتزدهر، الأمر الذي يزيد من حجم الطلب علي القوى العاملة المستخدمة في تلك الصناعات.

بيد أن ذلك الطلب ينحسر، أو يختفي أحياناً، عند إنتهاء موسم الإنتاج. وهنا تظهر ماتسمى بالبطالة الموسمية، حيث يواجه بعض العمال تعطلاً في مواسم معينة، ويمكن تفادي مثل هذا النوع من البطالة بإنخراط العاملين أو تدريبهم علي أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد إنتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساساً.

5. البطالة المقنعة:

يتم التمييز في العادة بين البطالة المفتوحة أو السافرة وهي إحدى الحالات السابق ذكرها، وبين البطالة المقنعة. وتعرف الأخيرة علي أنها حالة التحاق بعض الأشخاص بوظائف معينة يتقاضون عليها أجوراً، في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر.

فالإستغناء عنهم لايؤثر بأي حال علي حجم الإنتاج. إذن فهي عمالة يمكن سحبها من مواقع الإنتاج دون تأثر الكمية المنتجة وينتشر مثل هذا النوع من البطالة في الدول ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم بحيث يستخدم التشغيل هنا لحل مشكلة البطالة في المجتمع.

الأثار الناجمة عن البطالة [1] **:**

تمثل البطالة أحد التحديات الكبرى التي تواجه البلاد ومنذ سنوات والتحذيرات تخرج من هنا وهناك، تدق ناقوس الخطر من العواقب السلبية لهذه المشكلة على الأمن القومي، ومع ذلك فإن معدلات البطالة تتزايد يوماً بعد يوم، ويمكن الاشارة الى هذه الآثار في النقاط التالية:

أ. الأثار الاقتصادية:-

إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، بسبب الافتقار إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، أما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للبطالة على المستوى الكلي فان أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هو نمو الانتاج، و بالتالي فإن تباطؤ النمو الاقتصادي يعني ارتفاعاً في معدلات البطالة.

و هكذا فإن الوضع في البلاد يتلخص في ضعف أداء الانتاج مقارنة بنمو سريع في القوة العاملة.

ب. الأثار الإجتماعية والنفسية:-

تفيد الاحصاءات العلمية أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية إن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غيرهم، كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل، وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة، وأن البطالة تعيق عملية

---

[1] نزار سعد الدين العيسي-د إبراهيم سليمان قطف ،الطبعة الأولي2006م ،الاقتصاد الكلي ومبادرة تطبيقات, الدار العامة للنشر والتوزيع,الأأردن عمان, ص89-91.

النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي. كما وجد أن القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزداد بين العاطلين، وأن هذه الحالات النفسية تنعكس سلباً على الاسرة، وتزداد المشاكل العائلية، وتزيد من اللجوء لتناول الخمور و تعاطي المخدرات وسط الذين يقل عندهم الوازع الدينى، واغلبية ممن يقدمون على الانتحار، هم من العاطلين عن العمل، و نتيجة للتوتر النفسي، تزداد نسبة الجريمة، كالقتل والاعتداء، بين هؤلاء العاطلين، بالاضافة إلى ضعف الانتماء للوطن، وكراهية المجتمع، وصولا إلى ممارسة العنف والإرهاب ضده، فضلاً عما تمثله البطالة من إهدار للموارد الكبيرة التي استثمرها المجتمع في تعليم هؤلاء الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعياً.

ج. الأثار الأمنية والسياسية:

نلاحظ أحيانا بعض الفئات العاطلة خاصة وسط الشباب والتي يكون قد نفد صبرها من التعطل ولم تعد تؤمن بالوعود والآمال المعطاة لها وهي ترفع شعار التململ والتمرد، وتصبح صيد سهل للجماعات المتمردة التى تحمل السلاح والمنفلته والسياسية المتطرفة والجماعات الخارجية التى تحمل افكار تكفيرية وتطرفية وانصرافية دخيلة على قيم واخلاقيات الأمة، كما أن سياسة العنف المفرط في مقابل حركة العاطلين لا تخلق إلا المزيد من العنف والاضطراب وتفاقم الأزمة.

بطالة الخريجين:

هي إحدى أنواع البطالة ونسبة لإنتشار ظاهرة بطالة الخريجين في مختلف الدول بل أصبحت تؤرق كافة الدول ولأنها تنتشر بين الفئة العنصرية الأكثر نشاطاً والأكثر طموحاً فإن هذه الظاهرة أصبحت أكثر أشكال البطالة إهتماماً من قبل الحكومات والمجتمعات خاصة في دول العالم الثالث، ويظهر هذا الإهتمام من خلال الأبحاث الكثيرة التي تناولت الإشكالية والبرامج المتعددة، والتي خصصت لها الحكومات محافظ وميزات كبيرة

لمعالجتها. ونعني ببطالة الخريجين هي عدم مقدرة حاملي الشهادات الجامعية عي الحصول علي عمل متدام في مجال دراستهم التي تلقوها في الجامعات والمعاهد العليا وعليها تصبح بطالة الخريجين بطالة فئوية تقتصر علي الطبقة المتعلمة والمتخصصة دون سواها والتي تبحث عن عمل أو وظيفة تدر دخلاً مجزياً وتناسب نوعية التأهيل الذي تلقوه.

ورغم تعدد أسباب بطالة الخريجين إلا أن الكثير من المهتمين بهذه الظاهرة يعتبرونها نتاج خلل في المنظومة التعليمية الناتجة عن سوء التخطيط، وعليه فإن المنظومة التعليمية التي تفتقد إلي التخطيط السليم لايستطيع خريجوها الإندماج في الحياة المهنية مما نتج عنها فجوة وهوة بين هذه المنظومة التعليمية ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي، وإنفصالها عن حاجيات هذا المحيط، والنتيجة الحتمية هي تكدس أعداد كبيرة من الخريجين دون عمل، وفيما يلي توضيح أسباب بطالة الخريجين والحلول المقترحة لها.

أسباب بطالة الخريجين[1] .

نجد أن الدول العربية – وبنسب متفاوتة – بذلت جهوداً مكثفة وإهتماماً ملحوظاً بتطوير نظم التعليم العام من حيث زيادة الطاقة الإستيعابية لهذه الأنظمة لزيادة أعداد من يعرفون القراءة والكتابة ووقف تنامي ظاهرة محو الأمية، وإهتمت هذه الدول – بنسب متفاوتة أيضاً – بتحسين نوعية التعليم، وأدى التركيز علي التعليم العام إلي زيادة مخرجات التعليم الثانوي العام، وبتالي زيادة الضغط علي مؤسسات التعليم العالي، مما أدي إلي التوسع الكمي في نشر التعليم العالي، وإنشاء الجامعات في القطاعين العام والخاص, ونجم عن ذلك كله زيادة متنامية في مخرجات التعليم العالي وزيادة الضغط علي التوظيف وبخاصة في قطاع العام، وبدأت ظاهرة البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي في الظهور والتنامي, وبرزت بشكل واضح ظاهرة البطالة الهيكلية،

[1] محمود محمد عبدالعزيز 2014، (أثر تخطيط التعليم العالي علي بطالة الخريجين) بحث مقدم لنيل درجة الدكتورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص 71-75.

وفقاً للدراسات العديدة التي تمت في هذا المجال فإن أغلب الباحثين وجدوا أن مشكلة بطالة الخريجين ترجع للأسباب التالية:

1) عدم التناغم بين السياسات التعليمية وسياسات الإستخدام وعدم مواكبة المناهج التعليمية للتطورات المحيطة بسوق العمل، والناتج عن غياب التخطيط للقطاع التعليمي.

2) صعوبة التنبؤ بإحتياجات سوق العمل والإنتاج بسبب عدم وجود معلومات عن الخريجين وسوق العمل في أغلب الدول، وكذلك عدم وجود تنسيق بين جهات الإستخدام والقطاعات الممثلة لسوق العمل) وجهات الإعداد والتأهيل(المؤسسات التعليمية)، فالطلاب القادمون إلي الجامعات لا يعرفون أي معلومات عن التخصصات التي تقدموا لها سواء إن كان في مجال تخصصاتهم أو مدى حاجة الاقتصاد لهم، وكذلك الجامعات ليست لديها تغذية مرتدة عن خريجيها لم تقوم بدراسات دورية أو جمع بيانات عن خريجيها للتعرف على مدى توفر متطلبات سوق العمل لهم أو إذا تمكنوا من الحصول علي عمل أم لا؟ لأنها وببساطة تعتبر هذه المشكلة ليست من أختصاصاتها بل تقع ضمن شئون الخريج نفسه الذي يحتاج إلي العمل والدولة المعنية بتشغيله، مما نتج عن ذلك وجود حلقة مفرغة بين رغبات الطلاب في التخصص وفقاً لإمكانياتهم المادية والذهنية ورغبة سوق العمل ومواصفاته في الخريج والمؤسسة التعليمية التي تؤهله والدولة التي تبحث عن توظيفه بما يحقق أهداف الاقتصاد الكلي.

3) الزيادة الكبيرة في حجم السكان بالإضافة إلي زيادة رغبة الأسر والطلاب في الحصول على الشهادات الجامعية نسبة للمكانة الإجتماعية المرموقة التي يحظي بها الخريجون تجعل الطلب يزداد علي التعليم العالي, مما أدت إلي تخريج أعداد كبيرة جدا من الخريجين, وهذه الزيادة لم يقابلها نمو متساوي في

اقتصاديات الدول مما شكل ضغطاً كبيراً علي الدول في خلق فرص عمل في ظل نمو إقتصادي يتصف بالجمود.

4) حل مشكلة بطالة الخريجين أصبح ضمن مهام القطاع العام مع ضعف واضح في مساهمة القطاع الخاص في إستيعاب الخريجين.

الحلول المقترحة لحل بطالة االخريجين:-

وفي مجال التعليم العالي يوجد عدة مقترحات وحلول تقدم بها خبراء مختصون وباحثون مهتمون بهذه الظاهرة لتخفيف حدة بطالة الخريجين كما يلي:

1. التركيز علي جودة التعليم ومطابقته لسوق العمل مع مراعاة مرونة البرامج التعليمية لمتطلبات السوق وحركة الاقتصاد.
2. التوسع في التعليم التقني والفني لبلوغ النسب القياسية العالمية(6 تقني:1 مهني) وتقليص التعليم النظري وذلك عبر تجميد بعض التخصصات التي لاترتبط بإحتياجات المجتمع، أو تخفيض عدد الطلاب الملتحقين بها بالإضافة إلي إعادة هيكلة البرامج والخطط التدريسية، وتحديث المساقات وهذا يتطلب رفد الجامعات بالخبرات الحديثة وتأهيل الخبرات القديمة وهذا يرتبط بحل العجز المالي الذي تعاني منها الجامعات وتوفير الدعم اللازم لها وكذلك تخفيض الكم والتركيز علي النوعية من خلال تحديث معايير القبول في الجامعات والتخصصات والتركيز علي البرامج العملية والمهارات التطبيقية وزيادة عدد الساعات المعتمدة لتحسين نوعية مخرجات التعليم[1] .

[1] محمود محمد عبدالعزيز، المرجع السابق، ص76-77 .

3. إتباع سياسات محفزة في مجال التعليم التقني والفني كالدراسة المجانية والرعاية أثناء الدراسة وتوفير فرص قبول أكبر للتقنيين.
4. غرس روح الإعتماد علي الذات والإبداع وسط المتعلمين وذلك من خلال برامج تعليمية ونظم تدريب تعد للخريج وتكسبه قدرات تنظيم المشاريع الخاصة وإدارتها، وتعلى من قيمة العمل الحر.

في مجال سياسات الإستخدام:

1. لابد من وجود خطة إستراتيجية للعمالة والتخديم بما يتوافق مع التوجيهات الإقتصاديه الكلية والمتغيرات الإقليمية والدولية.
2. العمل على المعالجة الهيكلية ومايتعلق بالمساواه في سوق العمل بما يكفل عدالة توزيع الأمن, الإستقرار والرضى الوظيفي.
3. أن تستوعب سياسات الإستخدام مشاكل النمو والتنمية في القطاعات المختلفة وإفرازاتها على سوق العمالة بالتركيز على دعم قدرات القطاع الخاص لإستيعاب الشق الأكبرمن العمالة.
4. تطوير مفاهيم العمل لإطلاق الجهود الفردية والجماعية من خلال إذكاء روح التنافس المشروع لتشجيع القدرات الذاتية والإبداع.
5. تطوير مناهج وأساليب التدريب أثناء الخدمة لإكتساب المهارات الحديثة والمتجدده وزيادة كفاءه سوق العمل في سياق تدعيم تنافسية الأسواق وضبط نشاطها في إطار من سيادة القانون[1] .

[1] امحمود محمد عبدالعزيز، مصدر السابق, ص77-78.

أسباب البطالة في السودان:

هناك أسباب رئيسة أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في السودان:

- زيادة معدلات الهجره الداخلية وسوء التوزيع الجغرافي للسكان حيث نجد المدن الكبرى قد ازدحمت بالسكان مما زاد تفاقم مشكلة البطالة و زيادة اعداد الباحثين عن العمل نتيجة إتساع دائرة الحرب إذ شهد السوان أطول حرب فى أفريقيا متمثلة في حرب جنوب السودان إمتدت السنتها إلى شرق السودان لفترة من الزمن تلتها أزمة دارفور، الكوراث الطبيعية مثل الجفاف والتصحر والفيضانات بلإضافة الي ضعف البنيات التحتية والمؤسسية والخدمات الإجتماعية التي لم يصاحبها توسع كبير في القطاع المدني الحديث(الصناعي والخدمي) مما أد ى إلى ظهور وإزدياد نمو القطاع غير الرسمي [1].

جدول (2-2): يوضح معدلات البطالة من عام 2007-2016م

العام	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة	*19.4	*16.8	*17.3	*17.8	*18.5	*18.8	*19.1	*19.6	*19.8	*20.3

المصدر: التعداد الخامس – الجهاز المركزي للإحصاء ومسح قوة العمل 2011م وزارة العمل.

- مخرجات التعليم العالي أدت زيادة حجم البطالة في السودان وذلك بسبب تسارع خطي التوسع في التعليم العالي وتجاوزه للتوسع الذي حدث في القطاعات الآخرى،النسبة الضعيفة لخريجي الكليات التطبيقية من مجموع الخريجين(26%عام 95/94،40%عام2003/2002م)، وعدم بلوغ التعليم العالي التوسع في التعليم الفني والتقني النسب القياسية والعالمية(6 تقني:1 مهني)، عزوف الطلاب عن التقديم لبرامج الدبلوم التقني إضافة

[1] إكرام حسن محمد بخيت (البطالة في السودان الحجم والأسباب والأثار) بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، والتكنولوجيا جامعة السودان للعلوم، 2011م، صـ41

إلى ذلك غياب البرامج التعليمية ونظم التدريب التي تعد الخرج وتكسبة قدرات تنظيم المشروعات الخاصة وإداراتها[1].

- قوانين العمل (التشريعات): تعد التشريعات إحدى أسباب انتشار البطالة خاصة السافرة منها فقد أسهمت فى تصعيد المسار الوظيفي حيث أصبح العامل أو الموظف من درجة وظيفية إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات الكفاءه والمهارة،إضافة إلى أن الإجور تحدد وفقا لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءه والأنتاحية [2].

- عدم توفر معلومات دقيقة عن سوق العمل والعمالة:أدى قصور البيانات والمعلومات إلى عدم القدرة على التخطيط الجيد لمواجهة هذه المشكلة حيث أن يؤدي عدم توفر البيانات عن سوق العمل أو العمال يؤدي إلى عدم اهتداء جانب كبير منهم إلى فرص العمل المتاحة بالسوق [3].

- الزيادة السكانية حيث يزداد عدد السكان خلال الخمسين عام إلى ثلاثة أضعاف والجزء الأكبرمن الزيادة يترواح بين 25-35سنة وهذا يعنى زيادة فى قوة العمل.

- عم ملائمة الهيكل التعليمي مع متطلبات سوق العمل خاصة فيما يتعلق بسياسة التوسع فى التعليم العالي التى إنتهجتها الحكومة فقد خرجت أعداد كبير من حملة الشهادات في تخصصات كثيره لا يحتاجها سوق العمل الحالي وهذا هو السبب الأساسي لبطالة الخريجين[4].

---

[1] عمر التهامي, ورقة الشباب والتعليم, وزارة الشباب والرياضة ,2010 ص9.

[2] عبدالله خضر صالح , العمالة الأجنبية وأثرها على سوق العمل, برنامج الزمالة, أكاديمية السودان للعلوم الإدارية,2006 , ص26.

[3] إكرام حسن محمد بخيت, مصدر سابق,ص44.

[4] مجموعة الراصد للبحوث والعلوم, مقال بعنوان البطالة في السودان وتأثيراتها , http://www.arrasid.com,29/2/2009.

- قلة الإهتمام البحث العلمي أن عدم إستخدام الطرق الحديثة في الإنتاج خاصة المبتكرة منها يؤدي إلى إستمرارطرق الأنتاج التقليدية وهي تتنج سلعا لا تتواءم مع السوق العالمي وهذا يضعف القدرة التصديرية للإقتصاد القومي بالإضافه الى عدم المنافسة مع السلع القائمة من الخارج من حيث الجودة في السوق الداخلي وذلك لتفوقها في الجودة على المنتج ،وهذا جميعها ينعكس على العاملين في الإقتصاد والسلع المنتجه.

- العمالة الوافدة: أضحت ظاهرة العمالة الوافدة في البلاد بادية للعيان في ظل البطالة الماثلة بأشكالها المختلفة والضغوط الكثيفة على سوق العمل من الكوادر الوطنية بمختلف تخصصاتها العلمية التقنية لذا كان على الدولة إحداث التوازن المطلوب بين سد النقص بتوفير إحتياجات سوق العمل من العمالة ذات القدرات والآخري الهامشية في2008 بلغت العمالة الوافدة 32الف عامل قادر جزء منهم البلاد في الربع الآخير من نفس العام بعد إكتمال المشروعات التى يعملون بها وأصبح عدد المسجلين 17816عامل معظمهم من قارة أسيا،هذا غير أعداد العمالة المصرية الغير مسجلة والتى يزداد عدادها يوماً بعد يوم ولا توجد لديهم إحصاءات بسبب دخولهم البلاد من غير تأشيرة دخول وفقاً لإتفاقية الحريات الأربعة الموقعة بين البلدين ويرجع ذلك لقصور قانون في الإستخدام الأجنبي في البلاد حيث يسمح بإستجلاب العمالة الأجنبية بأجور عالية لأعمال مهمشة ومهن بسيطة لاتحتاج إلى عمالة أجنبية مما أدي إلى منافسة العمالة المحلية في سوق العمل السوداني.[1]

- بالرغم من نجاح السودان في جذب حجماً مقدراً من الإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن ذلك لمن ينعكس في توليد فرص عمل جديدة بقدر كافي لإستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين.فالإستثمارات الأجنبية الضخمة التى دخلت السودان تنقسم إلى قسمين القسم الأول: إستثمارات إستهدفت قطاع النفط الذي تزامن مع تراجع نمو

[1] صفاء عبداللطيف, أثر العمالة الوافدة على معدلات البطالة في السودان الفترة1999-2008,"رسالة ماجستير غير منشورة" السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ,2010 ,ص58.

الفطاعات الحقيقية(الزراعة والصناعة) وتراجع نمو الصادرات غير البترولية(الزراعية والصناعية وغيرها) القسم الثاني: هذا النوع من الإستثمار الأجنبي معظمه إستهدف قطاع العقارات وبناء المجمعات والأبراج والقطاع الخدمي(فنادق ومطاعم وشركات النظافة) كما هو معروف أن معظم العاملين في قطاع المقاولات والقطاع الخدمي من العمالة الوافدة بإستثناء المهندسين وبعض الفنيين والإداريين، وقد لا تسهم هذه القطاعات إلا بالحدود الدنيا في تخفيض البطالة بلإضافة إلى ذلك وقد أدت هذه النوعية من الإستثمارات إلى مزاحمت العمالة الوطنية في هذه القطاعات وبالتالي بسببت ضغوط إجتماعية وصعوبات مادية للعمالة الوطنية.[1]

التشغيل في القطاع الحكومي في السنوات السبع الأخيرة:

جدول(2–3) التسجيل والإستيعاب للخريجين عبر لجنة الإختيار الإتحادية للخدمة العامة للأعوام (2007–2016م)

العام / البيان	2007م	2010م	2011م	2012	2014	2015	2016
قوائم الخريجين المسجلين	18143	26374	21209	14498	-	-	15498
المستوعبين بالخدمة العامة من الخريجين	5563	5006	6139	6107	6273	7236	7532
نسبة المستوعبين للمسجلين%	%30.9	%19.0	%28.9	%42.1	-	-	-
الكليات التطبيقية: جملة(ذكور +اناث)	4923	4746	5573	5559	5171	6351	6635
الكليات النظرية : جملة (ذكور+ اناث).	510	193	278	7317	870	923	829
المعاهد العليا: الجملة(ذكور– اناث)	9	0	6	1622	27	28	1743
الثانوى : الجملة (ذكور– اناث)	64	19	256	-	181	-	253
الخبرات: الجملة- ذكور– اناث.	57	44	26	-	24	-	49

المصدر: تقارير وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل– لجنة الإختيار للخدمة العامة.

[1] إكرام حسن محمد بخيت, مصدر سابق,ص47.

الشكل رقم(2-1) التشغيل فى القطاع الحكومي فى السنوات الآخيرة2007-2014

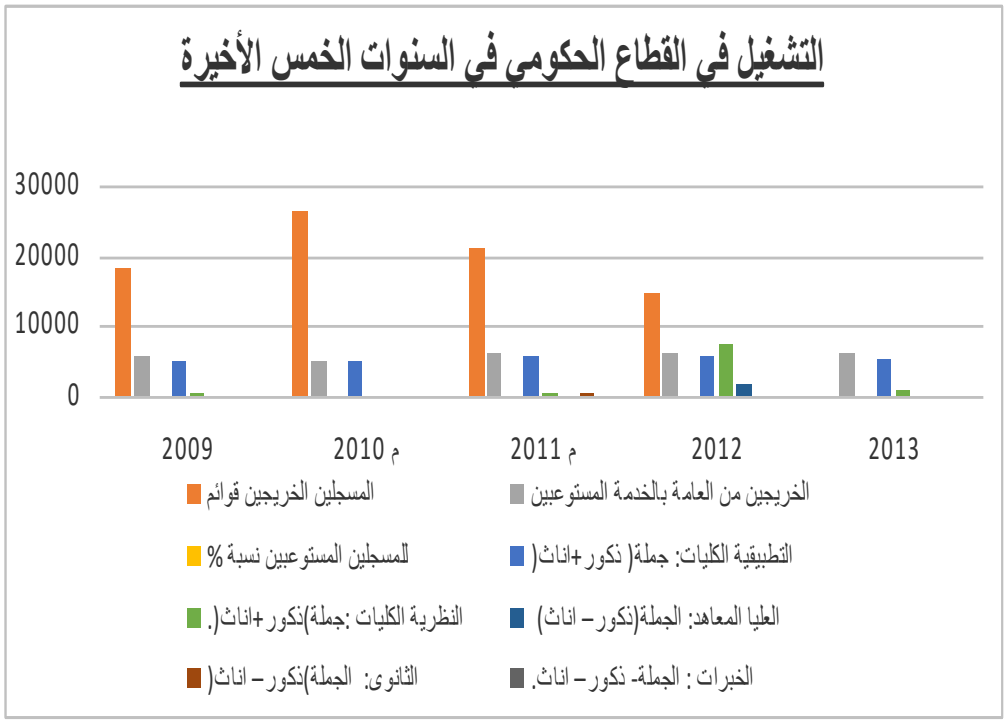

الأليات المتبعة لتخفيض حدة البطالة:

1. صندوق تشغيل الخريجين:

جاء صندوق تشغيل الخريجين بهدف استراتيجي يتمثل فى المساهمة في تخفيف نسبة البطالة عن طريق تأهيل وتدريب الخريجين وتوفير فرص العمل الحر لهم ويعمل وفق برامج علمية منهجية ملتزمة في إطارها العام بالسياسات الكلية للدولة.

بلغ عدد الخريجين الذين إستفادوا من برامج الصندوق القومي لتشغيل الخريجين خلال الفترة 2007-2014م (كما جاء في تقارير الصندوق) **43350** خريج.

جدول(2-4) عدد الخريجين الذين إستفادوا من برامج الصندوق القومي لتشغيل الخريجين خلال الفترة 2007-2014م

الفترة الزمنية / البيان	2007 - 2009م	2010- 2011م	2011- 2012م	2012- 2014م	2014- 2016م	المجموع
استيعاب في مشروعات قومية	5724	-	-	-	-	5724
تدريب	3786	15336	7665	7991	**8677**	35464
الممولون فى مشروعات عبر المحفظة	5191	688	425	2866	**2954**	9249
جملة المستفيدون	**15526**	**16024**	**8090**	**10857**	**14026**	**57376**
عدد المشروعات الممولة عبر المحفظة	1581	488	399	2866	-	2468
عدد المشروعات الممولة عبر الشراكات والتمويل الاصغر	-	20	27	-	**30**	77
جملة المشروعات المنفذة	**1581**	**508**	**426**	**2866**	**548**	**3063**

المصدر: الصندوق القومي لتشغيل الخريجين

من الطرق التي تساعد علي معالجة البطالة في السودان:

1.تفعيل مفهوم العمل الحر وسط القطاعات المتبطلة خصوصاً الشباب

التشغيل الحر:

يقصد بالتشغيل الحر المشروع الاقتصادي الخاص الذي ينتج سلعة ، أو يقدم خدمة ،أو تجارة ،ويسمى مشروعا أو عملاً حراً بسبب حرية اختيار صاحبه أصحابه لنوعيته وسماته، وعدم فرض أية جهة خارجية على ذلك المشروع نوع نشاطه ، أو مخرجاته، أو أهدافه وسياسته وخططه أو نوعية المعدات أو العمالة ، أو النظم الإدارية و الفنية .

ويجدر بالذكر أن من يعمل بالقطاع الخاص لا يطلق علية ممارس للعمل الحر حتى وإن كان مدير المشروع في حالة عدم كونه شريك، وبالتالي فإن الدعوة للعمل الحر ليست دعوة للعمل بالقطاع الخاص ولكنها دعوة لإقامة ذلك العمل الخاص.

ونهدف من ثقافة العمل الحر حث الشباب لإقامة عمل خاص بدلاً من إنتظار الوظائف وهذا المنحى يحقق عدداً من المزايا.

وإقامة عمل خاص يعني تقليل عدد المتبطلين وهذا يستدعي تدريب الخريجين وتأهيلهم حتي يصبحوا قادرين علي إقامة عملهم الخاص.

2.التدريب التحويلي: – [1]

يقصد به عملية إدخال الخريجين الجدد فى دورات تدريبية مهنية متخصصة إضافية تهدف الى منحه تخصصات تتناسب مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل .

المواعين المتاحة للتدريب بصورة عامة متعددة ومتنوعة ومختلفة التخصصات مثل مراكز التدريب المهني، الفني، التقني ومراكز التدريب الإداري المتعددة بالإضافة الي بعض الجامعات التي تتضمن العديد من التخصصات.

نحقق بالتدريب التحويلى أهداف عديدة أهمها-:

- إنقاذ الاستثمارات التى أنفقت فى تعليم الشباب بإعادة استثمار قدراتهم ومهاراتهم لتتوافق مع احتياجات سوق العمل .
- تحسين أداء القوى العاملة بإكسابهم مهارات جديدة تتماشى مع التقدم العلمى.

يمثل التدريب محوراً أساسياً في تنمية الموارد البشرية وتأتي أهميته في أنه يعتبر وسيلة التنمية وغايتها لترقية وتطوير النشاط التنموي في محاوره المختلفة والذي تشكل فيه التنمية البشرية الوسيلة والأداء والمرتكز الأساسي لقيادة التنمية، كما أن التدريب عملية منظمة ومستمرة تهدف الي إكتساب مهارات تسد حاجة مهنية تم تحديدها

[1] إحسان شرف الدين وأخر, الشباب والعمل 2008،لجنة معالجة البطالة وزارة المالية, ص12.

بدقة من أجل إستخدام منتج في وجه من أوجه النشاط الإقتصادي ويلعب دوراً مهماً في التقليل من حدة البطالة ورفع الإنتاجية وتحقيق الذات وخلق إستقرار إجتماعي إقتصادي راسخ.

التركيز علي التعليم العام دوناً عن التعليم الفني والمهني أدي الي إختلال التوازن بين الطلب علي المهارات الفنية والتقنية والعرض الذي إقتصر علي خريجي التعليم دون مراعاة لحاجة سوق العمل المختلفة من المهن والمهارات. إن التدريب المهنى والتعليم التقنى هما الأقدر على الاستجابة الفورية لاحتياجات سوق العمل المتغيرة والتى ترسل اشاراتها مسوحات سوق العمل الدورية فعلى سبيل المثال عند تدفقات البترول كانت هنالك حاجة فورية لتخصص لحام تحت الماء وكان يمكن الاستجابة لذلك الأمر لو كنا مستعدين لذلك.

الآن التدريب المهنى يقوم بالأمر بصورة علمية ، حيث يتم اعداد دورات تدريب تحويلى للتخصصات السابقة بالمناهج والتى ليس هنالك حاجة لها بالعدد الموجود حاليا مثل النجارة والحدادة وغيرها لتخصصات يطلبها السوق مثل صناعة الاثاثات وغيرها وكما يمكن تدريب خريجى الكليات النظرية لتخصصات مطلوبة مثل السياحة وتخصصات العمل التلفزيونى والاذاعة وغيرها وتنظيم دورات تدريبية للعمالة الفائضة ، خاصة الوظائف العمالية لاكتساب مهن يلجون بها عالم العمل الحر وغيرها من الأمثلة.

وهنا يجب الاشارة الى أن التدريب التحويلى لا يمكن أن يتم بدون أن تكون هنالك اشارات تبعثها اداراة العمل عبر مسوحات سوق العمل. تجربة التدريب التحويلي فى السودان تأسست الفكرة علي تدريب الخريجين من حملة الدراسات النظرية غير المطلوبة في سوق العمل علي إكسابهم مهارات في المجالات المهنية والحرفية حتى يستطيعوا أن يجدوا فرص إستخدام في هذه المجالات وأن الفكرة لم يتم تنفيذها إلا بصورة محدودة عبر المنظمات التطوعية.

جدول(2-5) يوضح عدد الخريجين الذين تلقوا تدريب تحويلي من 2007-2016م

الفترة الزمنية البيان	2007-2009	2010-2011م	2011-2012م	2012-2014م	2012-2016م	المجموع
تدريب تحويلي	3786	15336	7665	7991	8654	35441

المصدر : تقارير صندوق تشغيل الخريجين.

3.هجرة العمالة السودانية للخارج:-

تشير الإحصاءات الى أن مؤشرات الهجرة في السودان خلال السنوات الستة الماضية ظلت في تزايد مستمر ،ومن المتوقع ان ترتفع معدلاتها في الاعوام القادمة وهذا ما تؤكده الاحصائيات المتاحة حسب سجلات وزارة العمل ، حيث بلغت معدلات المهاجرين من السودانين لمختلف الدول خلال العام 2012م حوالى 91936 مهاجر هذا بالاضافة الي دخول دول جديدة في قائمة الدول المستقبلة مثل ليبيا وارتفاع النسب في دول كانت معدلات المهاجرين اليها منخفضة مثل مملكة البحرين وسلطنة عمان والكويت. فبدلاً من أن يصبح الفرد عاطلاً عن العمل في بلده أصبح بإمكانه يجد فرصة للعمل في الخارج فعدد المهاجرين خلال العام2012 عمل علي تخفيض البطالة في السودان بحوالى 91936 مهاجراً كما ذكر.

4.التمويل الأصغر [1]:

يهدف هذا المحور الى المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصاديه والإجتماعيه بزيادة مساهمة مشروعات التمويل الأصغر في الدخل القومي الإجمالي ،توفير فرص العمل،تخفيض حده الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق:

1- توفير التمويل للمشروعات الانتاجية للخريجين والشباب والمرأه وخريجي التدريب المهني والفني، مع العمل على تشجيع روح التكافل الإجماعي ،وذلك بإنشاء وسائط رسمية كالجمعيات التعاونية أو أي من منظمات المجتمع المدني الخاصة بصغار المنتجين.

2- العمل على نشر ثقافة الإدخار وتحفيز المدخرات الصغيرة من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية.

3- تيسير وصول خدمات التمويل الأصغر الى الشرائح الضعيفة غيرالقادرة على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وذلك عن طريق التحويلات الالكترونية ،الفروع المتحركة،الوكالات الريفية،الوسائط وإستخدامات الهاتف الجوال لأغراض التحويلات والإدخار والتمويل.

بطالة الخريجين:-

ظاهرة بطالة الخريجين قضية إستحوذت على إهتمام كل دول العالم والسودان ليس إستثناءاً من ذلك لكن بروز الظاهرة بهذا الحجم الكبير وتفاقم أثارها السالبة مطلع الألفية الثالثة جعل وضع المعالجات السريعة النافذة من الواجبات الملحة للدولة وهو ماتحول الإضطلاع به وزارة الرعاية والتنمية الإجتماعية من خلال مشروع الإستخدام المنتج وتشغيل الخريجين. هذه الدراسة تهدف إلى بيان أسباب وحجم مشكلة البطالة مع التركيز على بطالة الخريجين وإقتراح معالجات ترتكز على التشخيص الدقيق والصحيح للمشكلة وقراءة المتغيرات الإقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية وإستصحاب التجارب المختلفة(سياسات التعليم العالي) ومن ثم وضع توصيات عملية لمحاربة البطالة مبنية علي القراءه الصحيحة لسوق العمل معتمدة علي تدخلات الدولة لمعالجة الإختلالات الهيكلية في سوق العمل ومستفيدة من العون الدولي والإقليمي لإجراء الدراسات والبحوث وتصميم البرامج العملية. حيث يمكن القول أن نسبة بطالة الخريجين تتراوح خلال فترة الدراسة بين 65-70%[1].

[1] تقديرات الدارسين.

أسباب بطالة الخريجين:

أن معظم خريجي الكليات النظرية يعملون اعمالاً هامشية مما نتج عنه إستخدام غير كامل ويرجع ذلك لعدة أسباب وظروف إقتصادية مجتمعة أدت لتبلور وظهور هذه المشكلة وسنوضح الأسباب فيمايلي[1]:-

1. سوء التخطيط التعليمي.
2. ضعف تخطيط القوى العاملة بالسودان.
3. ضعف معدل النمو الإقتصادي.
4. إختلال وعدم كفاءة سوق العمل.
5. سياسة ثورة التعليم التوسعية.
6. سياسة التحرير الإقتصادي وعمليات خصخصة القطاع العام.
7. هجرة العقول وهي هجرة ذات الكفاءات إلى الدول المتقدمة.
8. التعليم غير المتوازن أي أن هنالك طلب إجتماعي متزايد على التعليم دون النظر إلى الحوجة الإقتصادية للبلاد بالإضافة إرتفاع القيمة المضافة.
9. الأطماع الإقليمية والدولية الناتجة عن التجارة العالمية التي تأتي بعمالة من خارج البلاد.
10. التوسع الكمي والعجز الكيفي.
11. عدم توفر معرفة تفصيلية.

[1] حماد, يوسف حسن الصديق، " مشكلة بطالة الخريجين وآثارها الأقتصادية والإجتماعية في السودان2005 "، رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012م.

الفصل الثالث
الفقر

المبحث الأول: مفهوم وانواع الفقر

المبحث الثاني: أسباب إنتشار ظاهرة الفقر

المبحث الثالث: آثار الفقر

ثالثاً: الفقر

مفهوم وأنواع الفقر

الفقر ظاهره كلية ذات جوانب متعددة, تتفاعل فيما بينها بشكل جدلي وتتبادل التحديد والتعزيز،كبيرين تحتاج منا نظره موضوعيه وفحص كل الجوانب التي ادت الي الفقر في السودان. احتلت ظاهرة الفقر مكانة بارزه داخل البحث العلمي وقد كانت أغلب اهتمامات الباحثين علي معرفة المشاكل المترتبة أو الناتجة من ظاهرة الفقر مثل المشاكل الأقتصادية والأجتماعية والسياسية والتعليمية والصحية وتاثيرها علي المجتمع ومحاولة ايجاد حلول لهذه الظاهرة والفقر ليس ظاهرة تجارب في جيل واحد وإنما هي ظاهرة عميقة الجزور في كل مجتمع ويعتبر الفقر مصدر المشكلات وكافة الشرور التي يعني منها الأفراد في أي مجتمع. إن الفقر في حقيقة الأمر هو الوجهة الأخري لصور التمايز الأجتماعية واللامساواة وانعدام العدالة التي هي السبب الأساسي الذي ظل وما زال يهدد الحياة البشرية والحضارات الإنسانية سواء علي مستوي الأفراد او الجماعات والدول والمجتمعات وإنما هي نتائج لأنماط تاريخية محددة علي العلاقات التي تربط بين البشر[1].

تعريف الفقر:

التعريف اللغوي للفقر:

لندرك معنى فقر نبدأ الحديث عن معنى الفقير فى الكلمة والمصدر واستعمالاتها من المعاجم والقواميس. أصل الفقير فى اللغة مكسور الفقار، والفقار عظم الظهر أما فى الاصطلاح الشرعى، فقد قال الراغب الاصفيانى: الفقير يستعمل على أربعة أوجه هى:

[1] مصطفى زكريا وآخرون، تجربة السودان في محاربة الفقر، ورقة مقدمة لمؤتمر محاربة الفقر، الخرطوم، 2001م، ص3

الأول: وجود الحاجة الضرورية، ذلك عام للإنسان ما دام فى دار الدنيا.

الثانى: فقر النفس وهو القابل لقوله صلى الله عليه وسلم (إنما الغنى غنى النفس).

الثالث: الفقر الى الله، وهو المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم (اللهم أغنى بالافتقار إليك ولا تفقرنى بالاستغناء عنك).

الرابع: عدم المقتنيات وهذا الرابع اختلف الفقياء فى تحديده.

هذا يعنى أن الفقر لغة الحاجة، والفقير هو المحتاج، وذكر أبو عمرو بن العلاء أن الفقير: الذى لو ما يأكل، ويروي خالد بن يزيد أنه قال كان الفقير يسمى فقيراً لأنه لا يقدر على التغلب على كسب عيشه، قيل الفقير ما لاحرفة له أو صاحب حرفة ضعيفة.

قبل التحدث عن المفاهيم الأساسية للفقر لابد من توضيح الفرق بين الفقير والمسكين لأنهما وجهان لعملة واحدة.

أولاً الفقير: اتفق العلماء على أن كل من لا يملك نصاب الزكاة يعد فقيراً، وهذا بين من تجب عليه الزكاة ومن يستحقها. ثانياً المسكين: صنف آخر غير المسكين الفقير ويختلف علماء اللغة والفقه بينها اختلافا كبيراً، ولعل أحسن تفرقة بينهما ماروى مثله عن ابن عباس والزهرى وهو قريب بما فسره ابوحنيفة إذا يعتبر أشد حاجة من الفقير، الفقير الذى لا يملك قوت عامه، والمسكين لا يملك قوت يومه [1].

[1] نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية فى لغة الفقهاء المعهد العالمى للفكر الإسلامي، وسلسلة المعاجم، 1992م، ص15

وجاء في لسان العرب أن الفقر ضد الغني وهو كل ما دل على الضعف و اللين والفقير هو الذي لا يكون له ما يكفي في عياله، وجمع فقير فقراء و الفعل منها فقر يفقر والأنثي فقر، (وكذلك الفقر الفقر يعني الحاجة و الفقير هو المحتاج).

تعريف الفقر في الفكر الإقتصادي:

كما عرفه رجال الاقتصاد الوضعي بأنه الحالة التى لا يملك فيها الشخص و سائل المعيشة أو الحصول على الحاجيات المعيشية الضرورية، للوجود المادي وسلامه بقائه، كالمأكل والمشرب والمسكن، مما يضطره إلى طلب المساعدة العامة والخاصة النقدية والعينية التى تقدم إلى المحتاجين وبناء على ذلك فأن الفرد يعرف فقيراً إذا كان لا زال في حاجة العناصر المعيشية الأساسية اللازمة للوجود المادي وسلامة بقائه [1].

تعريف الفقر في الفكر الإقتصادي:

إن أول الأمور التي تعترصنا عند الحديث عن الأدبيات المتعلقة بالفقر هو غياب تعريف محدد دقيق لمفهوم الفقر، فإلقاء نظرة على الأدبيات الواسعة التي نشرت أو تنشر حول هذه الظاهرة الإجتماعية الإقتصادية يفيد أن لا علماء الإجتماع ولا الإقتصاديون أنجزوا تعريف محدد ودقيق لهذه الظاهرة، وقد يرجع ذلك إلى أن الفقر هو مفهوم نسبي يشتق هذه الصفة من إختلاف وتباين الأطر الإجتماعية والزمنية، وأدوات القياس والخلفية السياسية لهذه الظاهرة.

التعريف التقليدي (فقر الحاجات)

[1] نصر الدين فضل المولي حمد، الفقر تاهيلية لحالة السودان و جهود الدولة في المعالجة، منشوارات المعهد العالي لعلوم الزكاة الخرطوم، وزارة الرعاية و الضمان الاجتماعي، ص (14-15)

تعريف الفقر القائم على الحاجات الأساسية وهو يعني عدم المقدرة على أشباع الحاجات الأساسية لتحقيق حد أدني مقبول من المستوي المعيشي ويقاس ذلك بالأنفاق أو الدخل اللازم لشراء الحاجات الأساسية وتشمل الغذاء والكساء والماوئ والصحة والتعليم.[1]

تعريف البنك الدولي:

وقد حاول البنك الدولي وضع تعريف شامل لهذه الظاهرة مفاده أن "الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" إلا أنه، أي هذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف.[2]

كما يعرف الفقر بأنه:

أن يكون المرء فقيراً معناه أن يعاني من الجوع، والإ يجد مأوي ولا ملبس أن يصاب بالمرض فلا يعتني به أحد، أن يكون أميا ولا يلتحق بمدرسة وقد يكون وقد يكون الأمر من ذلك بالنسبة للفقراء الذي، يعشون أوضاع الفقر الشديد، فالفقير هو الذي يملك قوت يومه بينما المسكين هو الشخص الذي لايملك قوت عامه .

أنواع الفقر (معايير الفقر):

نوعين من الفقر:

-الفقر الثابت المتواصل وهو جماعي هيكلي.

-الفقر الطارئ أو الظرفي الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة، أو كارثة طبيعية، والذي يمكن تجاوزه بالتضامن الشعبي والدولي.

---

[1] مصطفي زكريا وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص3.

[2] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، مؤسسة الاهرام، القاهرة،1990، ص41

أ- الفقر الاقتصادي: الذي يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، على الاستهلاك، على التملك، الوصول للغذاء...الخ.

ب-الفقر الإنساني: هو عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب والمسكن، هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد و الوجود.

ج-الفقر السياسي: يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية و الإنسانية.

الفقر السوسيو ثقافي: الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار الفرد هو محور الجماعة و المجتمع، في جميع الأشكال الثقافية والهوية و الانتماء التي ترابط الفرد بالمجتمع.

هـ-الفقر الوقائي: هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية و الخارجية.[1]

أما أنواع الفقر فقد حاولت العديد من الدراسات والبحوث أن تضع تصنيفات محددة لظاهرة الفقر ، وقد اختلفت تلك التصنيفات ، ومن أشهر تلك التصنيفات هو التصنيف على أساس مستوى الفقر الذي قسم الفقر إلى عدة مستويات وذلك لغرض قياسه كالفقر المطلق Absolute Poverty هو " الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء، والمسكن، والملبس، والتعلم، والصحة، والنقل " ، والفقر المدقع Extreme Poverty وما يسمى بالفقر المزري" Disruptive Povertyهو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان، عبر التصرف بدخله ، الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية لتأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة" ، والذي يقترب من الفقر المدقع وما يسمى بالفاقة Pauperism ،

[1]) عبدالرحمن محمد العيسوي, تحليل طاهرة الفقر الاجتماعي دراسة اجتماعية، دار بيروت للمنشورات الحقوقية، 2009م، ص21

وقد أضافت بعض الدراسات نوع آخر من الفقر وهو فقر الرفاهة Welfare Poverty لقد حدد بعض الباحثين نوع آخر من الفقر الذي يتعرض له بعض الشرائح الإجتماعية وخاصة في المجتمعات الغربية التي تعيش فيما يسمى بالبلدان المتطورة والتي يتمتع أفرادها بالمنجزات الحضارية الحديثة كالأجهزة المتطورة والحديثة وبعض وسائل الترفيه المتنوعة التي تفتقر إليها بعض الشرائح وذلك أطلق عليه تسمية فقر الرفاهة[1].

وقد أوردت بعض الدراسات أنواع أخرى للفقر والتي صنفت حسب العوامل المسببة للفقر، إذ قسم الفقر إلى نوعين رئيسيين هما فقر التكوين وفقر التمكين ، حيث يمثل النوع الأول مظاهر الفقر الناتجة بسبب المعوقات والصعوبات الواقعية أو الافتراضية كالعوامل البيولوجية / الفسيولوجية والتي في مقدمتها العوق البدني والعقلي والنفسي بأشكاله المختلفة والتي تمثل قصوراً في القدرات الشخصية للأفراد . والعوق الاجتماعي – النفسي ، ممثلاً في الأنوثة مقارنة بالذكورة ، والشباب مقارنين بالأطفال وبكبار السن، والجماعات الفرعية مقارنة ببعضها أو بالمجتمع السياسي / الدولة.

أما النوع الثاني من الفقر وهو فقر التمكين والذي يعتبر فقر مؤسسي ، يفصح عن نقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية إحتياجات الناس أو – وهو المهم – تفعيل قدراتهم المتاحة أو الممكنة وحثهم على إستثمراها[2].

[1]) محمد عبد الله الرفاعي، معوقات بيانات قياس الفقر ، 2007.

[2]) كريم محمد حمزة ، الفقر .. تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي، 2002.

أسباب انتشار ظاهرة الفقر

على الرغم من وجود مجموعة من الأسباب الموضوعية التي تقف وراء ظاهرة الفقر والجوع وانتشار الإمراض في الدول الفقيرة والنامية إلا أن العديد من الخبراء والدارسين لهذا الظواهر يؤكدون أن الدول الغنية هي المسئولة بشكل مباشر عن هذه المشكلات ووصولها في الكثير من المناطق إلى حدود الكارثة الإنسانية وان المعالجات الدولية كانت وما تزال قاصرة في التعامل مع هذه الكوارث الإنسانية السائرة في طرق الانفجار ويرجع السبب في ذلك إلى:

1. الحروب فقد كانت وما زالت هذه الدول ولفترات طويلة ساحات حرب مدمرة تعذبها وتقف وراءها الدول الغنية وأطماعها ثروات هذه الدول وخاصة في العالم العربي والقارة الأفريقية وأمريكا الجنوبية.
2. ارتفاع الديون الخارجية لهذه الدول والتي وصلت إلى مستويات خطيرة تهدد نموها الاقتصادي.
3. إهمال عمليات الإصلاح الاقتصادي مما أرت إلى تفاقم ظاهرة الفقر والجوع والبطالة وغيرها.
4. تدمير القطاع الزراعي لهذه الدول ونعها من تصدير منتجاتها بسبب السياسات التي تطبقها الدول المتقدمة.
5. ضعف المساعدات التنموية والإنسانية التي تقدمها الدول الغنية لهذه الدول.

وبالإضافة الى ذلك فهناك اسباب عديدة تضاف الى ماذكرنا من اسباب الفقر ويمكن توضيحها في الآتي[1]:

[1]) المعهد العالي لعلوم الزكاة، أسباب ومظاهر الفقر في السودان، أمانة البحوث والتوثيق والنشر، د.ت، ص3

1. **العوامل الطبيعية:** وهذه تتثمل في ظروف البيئة الطبيعية من جفاف وتصحر والتي أثرت على الانسان وبيئته الطبيعية بصورة مباشرة لانها تقضي على الأخضر واليابس وتهلك الحرث والنسل . وقد شهد السودان في عقد الثمانينات موجات من الجفاف والتصحر ضربت بصفة خاصة حزام السافنا وأثرت بالتحديد على ولايات غرب السودان (دارفور وكردفان) مما ادى الى النزوح حيث عاش السكان في معسكرات وأحزمة حول المدن، ورغمًا عن الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل تخفيف المعاناة عنهم داخلياً وخارجياً، فقد أدى ذلك الى زيادة معدل الفقر واصبح هؤلاء عرضة لنقص وسوء التغذية واصبحوا فريسة للامراض والضغوط النفسية والبؤس وغيرها من آثار الفقر[1].
2. **الحروب والنزاعات القبلية:** أدت الحروب الممتدة في جنوب السودان وشرقه وغربه الى تدمير مشاريع التنمية القائمة وحسن إدارة استغلال الموارد في تلك المناطق وإجبار السكان على النزوح وهجر قراهم ومواردهم، واللجوء الى السكن العشوائي ومعسكرات النازحين بحثًا عن الامن والاستقرار .وقد أدت تكلفة الحرب إلي الاضرار بميزانية الدولة بتوجيه الموارد الى خدمة المجهود الحربي إضافة الى التأثير على النازحين بإضافتهم إلى قوائم الفقر والفقر المدقع.
3. **تمدد المدن وإنتشار السكن غير المنظم:** نسبة للاسباب المذكورة أعلاه تزايد عدد النازحين والمهاجرين واكتظت المدن الكبرى خاصة الخرطوم بالسكن غير المنظم (العشوائي) والذي يفتقر إلى ابسط مقومات الحياة ورغماً عن جهود الدولة في توطين هؤلاء السكان إلا أن الامر أفرز مشكلات كبيرة تحتاج لمجهودات أكبر من الحكومة والمنظمات الى حين إيجاد حلول جذرية لتلك المشكلات والتي تؤثر في مستوى المعيشة.

[1]) المعهد العالي لعلوم الزكاة، أسباب ومظاهر الفقر في السودان، مرجع سابق، ص4

4. **ضعف السياسات الاقتصادية:** تضافرت عوامل كثيرة أدت الى ضعف السياسات الاقتصادية منها عوامل داخلية وأخرى خارجية مثل تفاقم الديون نسبة للاستدانة من المنظمات المالية الدولية وعدم حسن استغلال تلك الموارد وتوجيهها الوجهة الصحيحة، زيادة على ضعف النتاج الاقتصادي وتخلفه احياناً وضعف التنمية الاقتصادية عموماً والتفاوت في توزيع الموارد البشرية فضلا عن عدم استخدام تلك الموارد الاستخدام الأمثل وكذلك ضعف الاستثمار المحلي والخارجي عموماً[1].

أضف الى ذلك ان الخطط الاقتصادية قصيرة وطويلة المدى لم تحقق اهدافها ولم تول عناية للقطاعات الضعيفة من المجتمع بتركيزها على خدمة القطاع الرأسمالي (الصناعي والزراعي) وأدى ذلك الى حرمان الفقراء من الموارد وبالتالي أفقارهم.ولكن لابد هنا من الإشارة الى الجهود المقدرة التي بذلتها الدولة لتخفيف حدة الفقر والتي ظهرت جلياً في الخطة الاستراتيجية القومية(1992 – 2002) والاستراتيجية ربع القرنية تماشياً مع جهود تحقيق أهداف التنمية .وكذلك إنشاء آليات مكافحة الفقر المتمثلة في ديوان الزكاة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية وغيرها بالإضافة الى جهود الاتحادات والمنظمات الطوعية ومؤسسات تمويل القطاع الخاص كالبنوك وغيرها ولكن كل ذلك لم يحقق الثمار المرجوة من تخفيف حدة الفقر[2].

أسباب الفقر في السودان هنالك مجموعة أسباب ساعدت على توليد الفقر وهي العامل الذاتي يقصد به الظروف والملابسات التي تؤدي إلى دائرة الفقر. ويمكن تلخيص العوامل كالآتي[3]:

---

[1]) المعهد العالي لعلوم الزكاة، أسباب ومظاهر الفقر في السودان،مرجع سابق، ص5.

[2]) المعهد العالي لعلوم الزكاة، أسباب ومظاهر الفقر في السودان، مرجع سابق، ص6

[3]) عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، القاهرة، 1989 م، ص83

اولاً: الحرب الأهلية والكوارث الطبيعية: أدت كثرة الحروب في جنوب كردفان والنيل الأزرق إلى خسائر مادية وبشرية عالية، وتتسبب الحروب في تدمير هياكل الدولة الذي يضعف قدرات الدولة على التنمية والتقدم، فقد أدت الحرب للفقر خاصة وفي عام 1996 – 95 م بلغ عدد النازحين 67 ألف في ولاية الخرطوم موزعة في المعسكرات الطرفية والتي تمثل امتداد غير متوقع للولاية، وهؤلاء هم الذين تركوا مناطقهم وعاشوا في المدن حياة تنعدم فيها أبسط مقومات الحياة بالإضافة للتدهور البيئي، والتفكك الأسري للحروب الأهلية دور في توسيع نطاق الفقر ينتج عنيا اختلال في الموازنة ومي ا زن المدفوعات .وبمغ عدد النازحين أكثر من ثلاثة مميون نسمة يواجيون ظروف قاسية وغير متوقعة .كما كان لمفقر مردود عكسي بالإضافة لأن و يحد من مقدرة الدولة في مكافحتو وتحسين الوضع المتدبور لكل السكان.

ثانياً: برامج التكيف الهيكلي: هنالك برامج طبقت في السودان كبرامج التصحيح الهيكلي إلا أنها لم تساعد في إزالة حدة الفقر كما كان متوقع خاصة من خفض النفقات العامة مقارنة بالأسعار الحقيقية للخدمات الأساسية، كذلك وأن سياسة الخصخصة التي لم تحسن من كفاءة المشاريع المملوكة للدولة، مما أدى لارتفاع الأسعار وضعف الأجر الحقيقي وتفشي البطالة وزيادة الفقر.

ثالثاً: الاستبعاد من الصحة والتعليم: يعاني السودان قصور في الخدمات الصحية والتعليمية ونقص هذه الخدمات مجتمعة تسمى البنية التحتية كالمواصلات والاتصالات، حيث نجد الفقر يرتبط أرتباط وثيق بالتعليم والصحة، لأن الصحة الجيدة تعني القدرة على العمل يتطلب مجهود بدني كبيراً بها أن الدخل هو مصدر الحياة فالمرض الوحيد يعني الحرمان من الدخل وزيادة الفقر.

رابعاً: عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الريف والحضر: يعتبر من الأسباب الأساسية لمفقر في السودان هو أن الغالبية من أهل الريف فقراء فقر مدقع فهذا دليل على عدم توازن فى التنمية وتهميش الريف والتحيز للحضر.

خامساً: العادات الضارة :إن الجيل في معظم الدول المتخلفة في إشاعة أنماط عديدة منيا الاجتماعي والاستهلاكي تقف عقبة أمام التنمية، ويتعذر حصر العادات الاجتماعية بسبب اختلافا فى آسيا أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية ، ويكفي تعاطي المخد ا رت ودفعيم إلى سوق العمل مما يعرضيم لمتسرب المدرسى بسبب عدم توفر متطمبات المدارس نتيجة لمفقر يؤدي لمتشرد أو التسول أو السقوط فى الفساد والرذيلة [1].

سادساً :الفساد السياسي وسوء الإدارة :أن الفقر يعد سمة بارزة في كثير من دول وبمدان العالم وخاصة العالم الثالث، وفي نفس الوقت يتناقص وجود جماعات غنية تعيش في ظروف معيشية متيسرة، وبعض المكمفين بتوزيع المواد الغذائية أو السمع التموينية للأقل دخلاً كذلك يعرقل سوء التنظيم الإداري أداء المؤسسات الرسمية ويسبب انتشار الرشوة والمحسوبية في ظروف تتعطل فييا القوانين التي تنظم العمل في مؤسسات الدولة الرسمية.

أخيراً: الزيادة في عدد السكان وانتشار البطالة: شهد السودان في السنوات الأخيرة زيادة في عدد السكان وعدد سكان المدن وخاصة الخرطوم من ناحية أخرى، مما أدى إلى نقص في الخدمات الأساسية وذلك بسبب النمو السكاني.

[1] على عبدالقادر، برامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان، مركز البحوث العربية ، القاهرة،1994م، ص

أن الفقر يرجع لعوامل داخلية وأخرى خارجية، فمنذ الاستقلال تعاقبت على السودان عدة حكومات مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي، والتنمية غير متوازنة كذلك سياسات التكيف الييكلي والتحرير الاقتصادي التي أنتهجتها البلاد في أوائل التسعينات وما نتج عنو أرتفاع الأسعار تؤدي إلى زيادة الفقر قبل القضاء عليه [1].

أثار الفقر

الآثار الاقتصادية السلبية للفقر:

- أن المجتمع إذا كان فقيراً فغن الدخل القومي يذهب إلي إطعام الأفواه الجائعة بدل أن تذهب إلي التنمية ، والاستثمار ، وبالتالي فلن تتحقق التنمية المنشودة في ظل الفقر.
- زيادة الديون والقروض الفردية لسد الضروريات والحاجيات الاستهلاكية بدلاً من العمل علي خطط النهضة والبناء والتعمير .
- تبعية الشعوب الاقتصادية والشعوب المانحة للقروض والديون ، وما يترتب عليها من أثار سلبية في جميع الجوانب والجهات .زيادة استغلال والاحتكار ، بالتالي يزداد الفقراء فقراً ، والاغنياء غني ، لآن الفقراء بسبب حاجتهم الشديدة يكونو غير قادرين علي المنافسة ، فيخضعون للشروط اللأغنياء والشركات .
- انخفاض مستوي الانتاج ، وبالتالي انخافض الدخل والاستثمار ، والادخار ، لان قدرات الفقير وبخاصة الفقير المدقع ، يكون نصيبه أقل من غيره في الصناعة والزراعة واستغلال الأرض ،

[1] محمد الجوهري، علم وقضايا التنمية في العالم الثالث، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة، 1978 م، ص98

بسبب عدم قدرته علي شراء التقنيات الحديثة المتطورة التي تزيد في الانتاج ، فالفقير في الغالب يعتمد علي الوسائل البدائية ، وبالتالي فيكون إنتاجه قليلاً في مختلف المجالات .

الآثار الاجتماعية للفقر:

- الآمية والجهل والتخلف .
- كثرة الآمراض ، حيث ان معظم الآمراض تعود أسبابها إلي سؤء التغذية ، ويعود تأثيرها علي الانسان بالموت .
- زيادة معدل الوفيات ، حيث ربط جميع الخبراء بين معظم الآمراض بالفقر ، وبالتالي موت الكثيرين .
- نقص الخدمات الصحية والسكنية ونحوهما
- التبعية الاجتماعية ، حيث أن معظم الفئات الغنية القادرة تبذل كل جهودها لاستغلال الفقر لصالح مصالحها الاقتصادية ، والسياسية ، وشراء أصواتهم بأموال لمكاسب سياسية .
- هجرة العقول والعمالة إلي الخارج ، فقد أشارت التقارير الحديثة في الهند ـ مثلاً ـ أن حوالي 30% من خريجي معاهد القضاء وعلوم الكومبيوتر ، والكيمياء ، والهندسة المكانيكية في الهند يهاجرون سنوياٍ إلي أمريكا وكندا وغيرها ، ونشرت جريدة الحياة دراسة في الامارات أن 34% من الأطباء الأكفاء في بريطانيا هم من العرب (علماً بأن عدد الأطباء العراقين فقط في بريطانيا وحدها 2000 طبيب) وأن 75% من الكفاءات العلمية المهاجرة تتجه نحو أمريكا ، وكندا ،

ومن الملاحظ أن هجرة العقول التي تدخل في الاثار الاجتماعية السلبية تؤدي إلي خلخلة الوضع الاجتماعي [1].

- التفكك الأسري وزيادة الطلاق ، أو عدم الزواج أصلاً .
- زيادة الجرائم بين الشباب ، والنساء والأحداث ،فلا شك أن للفقر أثره الكبير في زيادة الجرائم التي تقع من هذه الفئات ، حيث تري المدرسة الاجتماعية في تفسير زيادة الاجرام ، أن الأحوال الاقتصادية السيئة تحتل المرتبة الأولي في مسؤولية الجنوح نحو الاجرام ، ان هناك ارتباطا وثيقاً بين الجريمة والفقر ، فالبيئة التي فيها بالفقر والبطالة هي البيئة التي تكثر فيها لاالجرائمالمال والاغتصاب والقتل ونحوها[2].

الأثار السياسية للفقر:

الاستبداد السياسي ، والتبعية السياسية في الدخل من خلال أن القوة تكون لاصحاب الأموال والنقوذ في الدخل ،والتبعية السياسية للخارج ، اي للدولة الاستعمارية المانحة للقروض والمساعدات . والواقع الفعلي للشعوب الفقيرة هي أنها تعاني من الاستبداد السياسي والدكتاتورية المطلقة، وإن للفقر دوراً في صنع المستبد والدكتاتور الذي يعتمد على الشعارات البراقة وعلى دعم الطبقات الجاهلة، وإبعاد الطبقات المتعلمة والسياسية عن مراكز القرار.

الإضطراب السياسي وعدم الاستقرار، حيث تدل التجارب الواقعية أن الفقر أحد أسباب الفوضى والإضطراب، وأن معظم المشاكل السياسية تعود إلى الفقر والعوز والحرمان، وأن غنى الشعب أحد أهم الأسباب لأستباب الأمن، وأن الأمن من مصلحته، ومصلحة ماله فيحافظ عليه، ناهيك أن المجتمع

---

[1] حمدي عبد العظيم ، فقر الشعوب بين الإقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي، دار الفكر العربي ،القاهرة 2000، ص204

[2] سامية حسن الساعاتي :الجريمة والمجتمع ، دار النهضة العربية بيروت 1983م ، ص 112-118-184 ،

الفقير محروم تنقص فيه نسبة المتعلمين، وتزداد فيه نسبة الأمية، ولاسيما إذا رأى الفقير المعدوم أن الأغنياء يتمتعون بغناءهم المفرط وهو يتضور جوعاً، فلا يستبعد منه أن يبذل جهده للفوضى والضطراب حتى يكون الجميع سواء.[1]

الفقر في السودان

ويعتمد السودان في اقتصاده على الانتاج الزراعي والذي يشارك بحوالي 40% من الناتج القومي وهناك 200 مليون فدان صالحة للزراعة لا يستغل منها الا حوالي 48% ، كما يمتاز بثروة حيوانية هائلة تبلغ حوالي 130 مليون رأس وتسهم بحوالي 2 %من الانتاج الزراعي ولكن الانتاج الزراعي في معظمه تلقيدي متدني في إنتاجه ، كما ان بالسودان ثروة غابية هائلة ومتنوعة لتنوع أقاليمه الجغرافية إلا انها غير مستغلة بشكل كاف وكما لا تستغل موارده من الأسماك من النيل والبحار بالشكل الاقتصادي الذي كان يمكن أن يكفي احتياجات سكانه .وتمثل الصناعة حوالي 23 % من الدخل القومي[2].

وعلى الرغم من هذه الموارد الهائلة إلا ان هناك أسبابًا خاصة بالسودان جعلته بلداً فقيراً وهي:

1. الزيادة السنوية في السكان مما يؤدي إلى الخلل في توفير الموارد المناسبة وتناسبها مع الزيادة السكانية مما يحدث آثار اقتصادية سلبية على طائفة من السكان.
2. عدم التوازن بين الانتاج والاستهلاك مما يؤدي إلى التدهور في مستوى المعيشة وارتفاع معدل الفقر.

---

[1] رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف سلسلة عالم المعرفة 1987.

[2] عبد الوهاب عثمان شيخ موسي ، أفريقيا و تحديات الأبفية الثالثة ، مرجع سبق ذكره ، 16.

3. انخفاض مستوى المعرفة التقنية وقد أدى ذلك الى التأخر في اللحاق بركب التقدم وذلك بسبب قلة وجود مراكز البحث العلمي وضعف إمكاناتها المادية والبشرية.
4. عدم الاستفادة من اساليب الإنتاج المتقدمة لعدم توفر رؤوس الاموال التي تحتاج إليها المشروعات الضخمة التي تتميز بكبر حجمها.
5. الافتقار الى التخطيط وغياب الخطط الواضحة المعالم التي ترسم الطريق وتحدد الاولويات بما يعود بالنفع على الدولة والسكان.
6. عدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية والتجارية بينه وبين الدول الاخرى فمثل هذه الاتفاقيات تؤدي الى دخول روؤس الاموال من تلك الدول وربما الأيدي العاملة الفنية أحيانًا.
7. عدم توفر المعلومات عن الموراد الطبيعية المتاحة بشكل دقيق في كثير من الاحيان يمكن من وضع خطط دقيقة لإستقلالها.
8. عدم التعرف على المشكلات التي تعوق الإنتاج حتى يمكن مواجهتها.
9. كثرة الخلافات السياسية والحروب مما يعوق التنمية الاقتصادية وكذلك عدم الاستقرار السياسي.
10. عدم استقلال الاراضي الواسعة الصالحة للزراعة لتوسيع الرقعة الزراعية وعدم استعمال الحزم التقنية المناسبة.
11. عدم استقلال المراعي الواسعة بصورة فعالة في الانتاج الحيواني وعدم الاستفادة من الحيوانات اقتصاديا وعدم استعمال الأساليب الحديثة في الانتاج الحيواني.
12. عدم الاستفادة من المسطحات المائية الواسعة بشكل فعال في صيد الاسماك.
13. سيطرة التبعية الاقتصادية على غالب مكونات اقتصاديات الدول.

أسباب الفقر في السودان:

نجد أن السودان كغيرة من الدول يواجه مشكلة الفقر و يعتبر من ضمن أفقر الدول في العالم[1] و يواجه مشكلة حقيقية متمثلة في أغزدياد الفقر خاصة في العقدين الأخرين حسب التقارير الا ستراتيجة فأن نسبة الفقر وصلت إلى 95% من جملة الأسكان، و ترجع أسباب أزدياد الفقر في السودان لعدة عوامل متمثلة في [2].

1. الحرب الأهلية :

نجد ان الحرب الاهلية في السودان قد أندلعت منذ عام 1955م فيما يعرف (حركة التمرد الأول– حامية توريت) اتفاقية اديس ابابا 1972م و اندلع التمرد مرة ثانية في عام 1983م بواسطة الجيش الشعبي لتحرير السودان و استمرت أكثر من عشرون عاماً حتي قامت بتوقيع اتفاقية السلام قي كنينيا عام 2005م، أدت هذه الحرب الطويلة إلى صرف الموارد في الجانب الأمني و توقفت التنمية وازهقت الأرواح و انشرت الأمراض و نزح السكان من مناطق الانتاج في الجنوب و مناطق التماس بالولايات الحدودية لجنوب السودان.

2. الظروف المناخية مثل الجفاف و التصحر:

لا شك أن السودان قد مر بظروف صعبة وقاسية في بداية الثمانينات من القرن الماضي و هي سنوات الجفاف والتصحر ، و كان لها الأثر الكبير في التحول الذي طراعلى الحياة لسكان الاقاليم و الريف حيث أدي ذلك إلى تدهور الانتاج في تلك المناطق و نزوح السكان إلي أطراف المدن و العاصمة القومية مما أدي ذلك إلىتفشي العطالة وفقدان الثروة و تفكك النسيج الاجتماعي .

---

[1] عبد الوهاب عثمان شيخ موسي ، أفريقيا و تحديات الأبفية الثالثة ، مرجع سبق ذكره ، 16.

[2] عبدالوهاب عثمان ، منهجية الإصلاح الآقتصادي في السودان : شركة مطابع السودان للعملة الخرطوم ،2001م ، ص 449.

3. تراكم الديون الخارجية :

من أسباب الفقر في السودان تراكم الديون الخارجية و التكاليف العالمية لخدمة الديون و توقف العون الخارجي، و هي نتيجة للسياسات الخاطئة و التكاليف العالمية لخدمة الديون التي أتباعها في السبعينات و بداية الثمانينات من القرن الماضي خلال فترة حكم مايو ، حيث تم الاعتماد على الديون الخارجية وفقاً لشروط البنك الدولي و صندق النقدي الدولي دون الاستفادة من هذه القروض في المشاريع ذات جدوي اقتصادية و ذلك لضعف السياسية الا قتصادية و عدم و جود رؤية أقتصادية كلية بالاضافة إلى الفساد و المحسوبية مما أدي إلى ضباع الاموال و اصبحت عبئا على السودان من خلال دفع خدمة الدين و الشروط الجزائية حتي يومنا هذا. [1]

4. تدهور شروط التبادل التجاري بين السودان والعالم الخارجي و ذلك لتراجع اسعار المواد الاولية:

نجد من العوامل الاساسية التى أدت إلى انتشار الفقر في العالم بصورة كبيرة هي ظاهرة تفاقم الفجوة بين الدول المتقدمة و الدول النامية وذلك بالنظر لعدة حقائق منهاانخفاض اسعار بيع الموارد الاولية التي تتنتجها الدول النامية ، حيث انها لا تحصل على أكثر من 10%من سعر بيع تلك الموارد للمستهلك النهائي و تذهب الفائدة العظمي للدول المتقدمة .[2]

5. تدهور مستوي الدخل الحقيقي للطبقات الضعيفة :

وياتي هذا نتيجة لسياسات الإصلاح الاقتصادي و التحرير الاقتصادي التي تم تطبيقها في بداية التسعينات دون مراعاة للحالة الاقتصادية العامة و مستوي دخل الفرد مما كان له الأثر الكبير و البالغ

---

[1] محمد شوقي الفنجري : الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، كيف يتصور الاسلام مشكلة الفقر و كيف يعالجها القاهرة ، مكتبة دار السلام العالمية 1981م ، ص53.

[2] اسماعيل صبري عبدالله ،نحو نظام عالمي جديد ، مطبعة الهيب المصرية العامة للكتاب ،1976م ، ص 103.

في تدهور مستوي المعيشة لمعظم قطاعات المجتمع حيث ادي تحرير الاقتصاد إلى ارتفاع كبير في اسعار السلع و الخدمات حيث لا توجد أي ضوابط لتنظيم حركة السوق وترك الأمر لألية السوق وتم استغال الأمر بواسطة أصحاب راس المال خصما على محدودي الدخل.

مستوي دخل الفرد :

اكد عدد من الخبراء الأقتصاديين ان مستوي دخل الفرد سيرتفع نسبة 12% بعد الأنفصال مقارنة بالفتره السابقة. وقال د.محمد الناير للمركز السوداني للخدمات الصحفية ان قيمية الناتج المحلي الاجمالي علي التعداد السكاني للبلاد قبل9 يوليو كان (65%) مليار دولار ، أمنياً انه عندما سيتم قسمه الناتج علي (40) مليون نسمة ، وهي نسبه السكان قبل الأنفصال فأن الناتج سيصبح حوالي (1625) دولار دخل الفرد في السنه أي انخفاض المعدل بنسبه 7%.

واضاف ان بعد التاسع من يوليو ا صبح تعداد السكان في السودان (33) مليون نسمة ، مشيراً الي أن قسمه دخل الفرد يتم بقسمة (60) مليار دولار من الناتج المحلي الاجمالي ، وان بعد القسمة علي (33) مليون يصبح الناتج (1818) دولارا متوسط دخل الفرد مقارنة بالمتوسط السابق وبارتفاع (193) دولاراً في السنة.

واكد الناير أن كل المؤشرات الأقتصادية بعد الأنفصال تعمل علي ارتفاع مستوي دخل الفرد فضلاً عن أكتشافات النفطيه في عدد من الولايات والتي بدورها ستزيد من مستوي الدخل.

من جانبه اوضح الخبير الأقتصادي وزير النفط الأسبق د.شريف التهامي للمركز السوداني للخدمات الصحفيه ان ارتفاع مستوي دخل الفرد سيكون حقيقا خلال الفتره القادمة ، كاشفاً عن وجود حقول

نفطية جديدة جوار الفولة تنتج حوالي (30الي 60) الف برميل في اليوم بجانب المجهودات لاستخراج النفط من داخل الصخور [1].

قدرة الفقراء في الحصول على التعليم:

تشير الإحصاءات إلى أن نسبة إستيعاب سكان السودان من عمر (1 . 5) سنوات في الخلاوي ورياض الأطفال وصلت إلى 22% فقط إي نسبة 78% في سن (1 . 5) لم يلتحقوا بالتعليم قبل المدرسي، أما سكان السودان عمر 6 سنوات في مرحلة الأساس فقد بلغ نسبة 67.8 % فقط ، إي نسبة 32.2% من سكان السودان عمر 6 سنوات لم يلتحقوا بمرحلة الأساس . وفي وجود هذا العدد المتنامي من السكان صغار السن بلغت الضغوط أشدها على النظام التعليمي خلال السنوات القليلة الماضية . وتعزى ظاهرة التسرب من التعليم في مرحلة الأساس إلى النقص الكمي والكيفي في المدارس الإبتدائية في المناطق الريفية على وجه الخصوص ولعدم إستجابة الوالدين للقوانين الإلزامية للتعليم نظراً لإرتفاع كلفته ولضعف العائد الإقتصادي كما يمكن أرجاع الأمر إلى عدم قدرة المدارس على تحقيق الإنضباط وتقديم بيئة جذابة للأطفال . وتعد المعدلات المثيرة للقلق للتسرب من التعليم الأساسي أحد تدهور أحوال التعليم ونظامه المثقل بالمشاكل ومدخلاً لزيادة حدة الفقر في الدول النامية.

إستراتيجيات مكافحة الفقر في السودان

صورة الفقر في السودان تعتبر من الصور القاتمة وبالرغم من جهود الدولة في ذلك والدور الرائد الذي يقوم به ديوان الزكاة ومؤسسات التكاقل والبرامج المختلفة التي تقوم بها المنظمات العاملة في مجال مكافحة الفقر منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتمويل الأصغر في البنوك المختلفة الا أنه لاتزال

[1] محمدالناير، د.شريف التهامي للمركز السوداني للخدمات الصحفيه.

مشكلة الفقر تزداد حدة مع السياسات الإقتصادية الاخيرة ورفع الدعم عن المحروقات وتخفيض سعر الجنيه السوداني وزيادة حدة التضخم ولكي تصبح أمل مكافحة الفقر واقعاً لابد من إرادة سياسية تعترف بالفقر كمشكلة حقيقية بل يجب الإعتراف به كتحدي قومي تعبأ له كل الموارد والإمكانات وتصبح إزالته مسئولية الدولة والمجتمع وتأكيداً لصدق النوايا والعزم لابد من إيقاف الحروب والنزاعات الدائرة في أطراف هذا الوطن بصورة عاجلة وإشاعة السلام لتوجيه الموارد نحو التنمية وإعادة التعمير[1].

من أهم الجهود لإحتواء ظاهرة الفقر الإعتماد علي التخطيط من خلال ϖالخطط الإقتصادية لكي نحارب الفقر لابد من إعتماد التنمية الإقتصادية التي تؤدي بدورها الي مرحلة النمو الإقتصادي ومن أهم الجوانب التي يجب الإعتماد عليها:

- لابد من قيام قطاع صناعي كبير يعتمد بصورة أساسية علي موارد السودان الطبيعية ويغطي الجزء الأكبر من حاجات البلاد الفعلية بما يمكن من تقليل الواردات وزيادة الصادرات وهذا لا يتأتي الا بتطوير القطاع الزراعي وجعله القطاع الرائد للإقتصاد السوداني حيث يجري إستغلال كل الإمكانات المتوفرة في هذا المجال والربط بينه وبين القطاع الصناعي بما يخلق حالات الترابط الأمامي والخلفي ويخلق الوفورات الإقتصادية.
- تنمية وتطوير القوي البشرية علي جميع المستويات الفنية والتقنية والثقافية بطريقة تخضع لإحتياجات التنمية (تعليم جيد – صحة جيدة – إستغلال أمثل للموارد البشرية).
- إبتداع نوع من الضمان الإجتماعي أسوة بكثير من الدول ، والبدء بالشرئح الضعيفة أي الأكثر فقراً.

[1] عبد القادر العلمي، الفقر أية وسائل لمواجهته، مطبعة الرسالة، الرباط ماي، 2002، ص13

- توفير فرص العمل ومحاربة البطالة بكل أشكالها.
- توسيع مظلة التأمين الصحي.
- توزيع التنمية بصورة عادلة ومتوازنة بين الولايات المختلفة لتقليل الهجرة من الريف الي المدن الكبري .
- تحسين الخبرة وزيادة الإنتاجية،و المحافظة على التنوع البيئي الحيوي (المحيط المناسب للحياة)[1].
- ترقية وتنشيط البحث العلمي في الميادين ذات العلاقة بالتقدم الاجتماعي عن طريق تسهيل ظروف تكوين المرأة، تطوير نمط الحياة، العمل على تحقيق فرص الوصول إلى أماكن العمل "الأسواق، المعلومات"، توفير كل شروط الرعاية والوقاية من المخاطر والتهديدات والانحرافات، توفير الأمان وتجنب مخاطر العنف، الطرد من العمل.
- الشروع في استراتيجيات التخلص من العوامل التي تدعم الفقر كالصناعات الكمالية والتفاخرية ،النزاعات، الحروب، ودراسة الخبرات والتجارب الناجحة في مجال مكافحة الفقر[2].

[1] عبد القادر العلمي، الفقر أية وسائل لمواجهته، مرجع سابق، ص14

[2] عبد القادر العلمي، الفقر أية وسائل لمواجهته، مرجع سابق، ص15.

الفصل الثالث
الدراسة الميدانية
إجراءات الدراسة المنهجية (التحليل)

إجراءات الدراسة المنهجية (التحليل)

يتناول هذا الفصل تحليل البيانات، وقد تم التحليل الإحصائي باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) الإصدارة رقم(16)، حيث تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية المتفقة مع أهداف البحث وفروضه و هي:

اختبار ثبات المقياس: و ذلك للتأكد من الثبات و الاتساق الداخلي للعبارات المستخدمة في أداة البحث.

التحليل الوصفي: اعتمد الباحث على الجداول التكرارية و النسب المئوية و المتوسطات المرجحة و قد قام بتوصيف عينة البحث طبقا للمتغيرات الديموغرافية ، في هذا الجزء سيتم عرض مجموعة من الصفات الديموغرافية ، ومتغيرات الدراسة ومناقشة واختبار فرضيات الدراسة، وفقًا لترتيب الأهداف والفرضيات.

1- ثبات المقياس:

تم حساب ثبات المقياس بطريقة ألفا–كرونباخ :(Cronbach Alpha) قام الباحث بحساب معامل ألفا لكل مقياس مستخدم في الدراسة وذلك بهدف اختبار ثبات هذه المقاييس ، و تتراوح قيمة معامل ألفا بين (0) و(1) و كلما اقتربت من الواحد دلت على وجود ثبات عالي و كلما اقتربت من الصفر دلت على عدم وجود ثبات. و يبين الجدول رقم (1/4) معامل الثبات لأداة الدراسة.

يشير الجدول (1) إلى أن قيمة معامل ألفا لكرونباخ أكبر من(0.60) وهو الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا. و بالتالي يمكن القول بأن الأداة المستخدمة تتمتع بدرجة ثبات عالية بلغت (0.92).

جدول رقم(4–1): معامل ألفا كرونباخ

عدد العبارات	Cronbach's Alpha معامل ألفا لكرونباخ
14	0.79

أ) تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

تميزت مفردات عينة الدراسة بمجموعة من الصفات الديموغرافية تمثلت في (العمر ،المستوى التعليمي، العمل، سنوات الخبرة)، فيما يلي التوزيعات بالتكرارات والنسب المئوية لهذه المتغيرات:

جدول رقم (4-2): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب العمر

الفئة العمرية	التكرارات	النسب المئوية
(20-30) سنة	51	51%
(31-40) سنة	28	28%
(41-50) سنة	21	21%
(51- 60) سنة	-	-
60 فما فوق	-	-
المجموع	100	100%

المصدر: الباحثون 2017م

الجدول (2) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر، ويتضح أن هناك (51) شخصاً من عينة الدراسة، يمثلون 51% من عينة الدراسة، تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية (20-30) سنة ، و هناك (28) شخصاً، يمثلون 28% من عينة الدراسة، تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية (31-40) سنة، بينما هناك (21) شخصاً، يمثلون حوالي 21% ، أعمارهم من الفئة العمرية (41-50) سنة). من هذه النتيجة يتضح أن الفئة العمرية الغالبة هي(20-30) سنة.

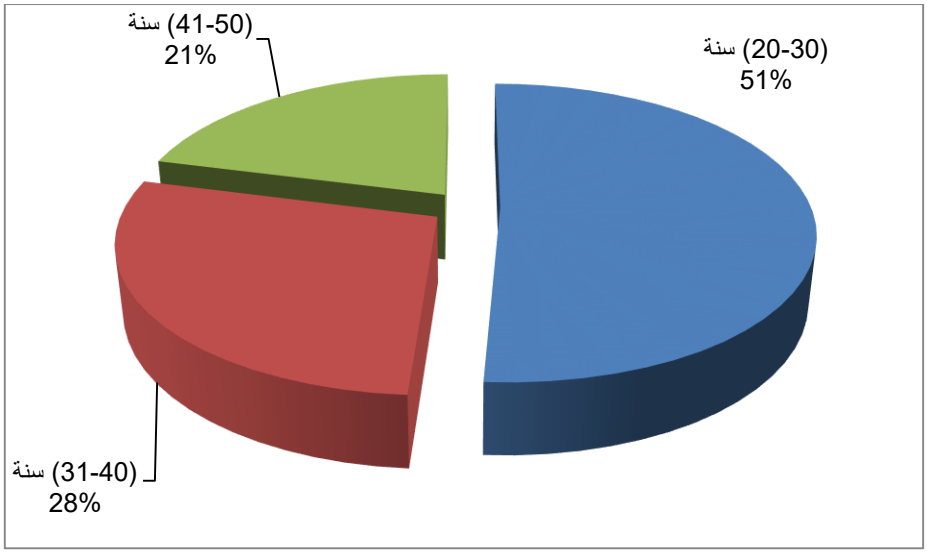

المصدر: الباحثون 2017م

شكل رقم (4-1) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب العمر

جدول رقم (4-3): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسب المئوية
دبلوم	–	–
بكالوريوس	85	85%
دبلوم عالي	–	–
ماجستير	15	15%
دكتوراه	–	–
المجموع	**100**	**100%**

المصدر: الباحثون 2017م

يوضح الجدول رقم(3) توصيف عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي، ويتضح أن هناك (85) شخصاً، يمثلون 85% من العينة يحملون درجة (بكالوريوس)، وهناك (15) شخصاً، يمثلون15% يحملون درجة (ماجستير) ، وهذا يدل على أن أغلب أفراد العينة من حملة درجة (بكالوريوس).

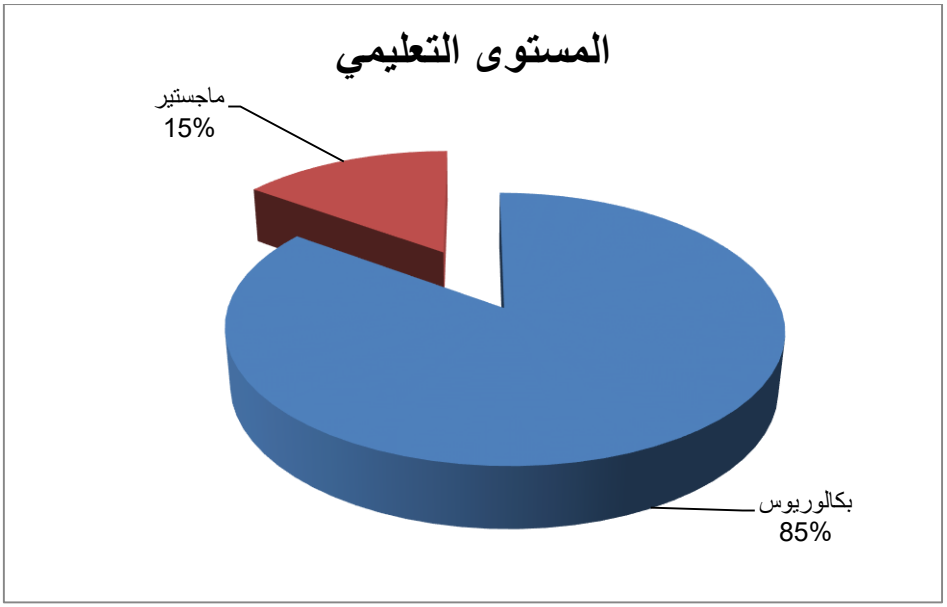

المصدر: الباحثون 2017م

شكل رقم (4-2): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

جدول رقم (4-4) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب العمل

العمل	التكرارات	النسب المئوية
موظف	86	86%
مدير قسم	7	7%
مدير إدارة	1	1%
مدير تنفيذى	1	1%
أخرى	5	5%
المجموع	100	100%

المصدر: الباحثون 2017م

الجدول (4) يوضح توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير نوع العمل، ويتضح أن هناك (85) شخصاً يمثلون 85% من عينة الدراسة يعملوم في مهنة (موظف)، بينما هناك (7) شخصاً يمثلون 7% يعملون في مهنة (مدير قسم) ، وهناك شخص واحد فقط يعمل في مهنة (مدير تنفيذي)، وهناك (5) أشخاص يمثلون 5% من عينة الدراسة يعملون في وظائف (أخرى) , وهنا نجد أن الموظفين هم الفئة الغالبة.

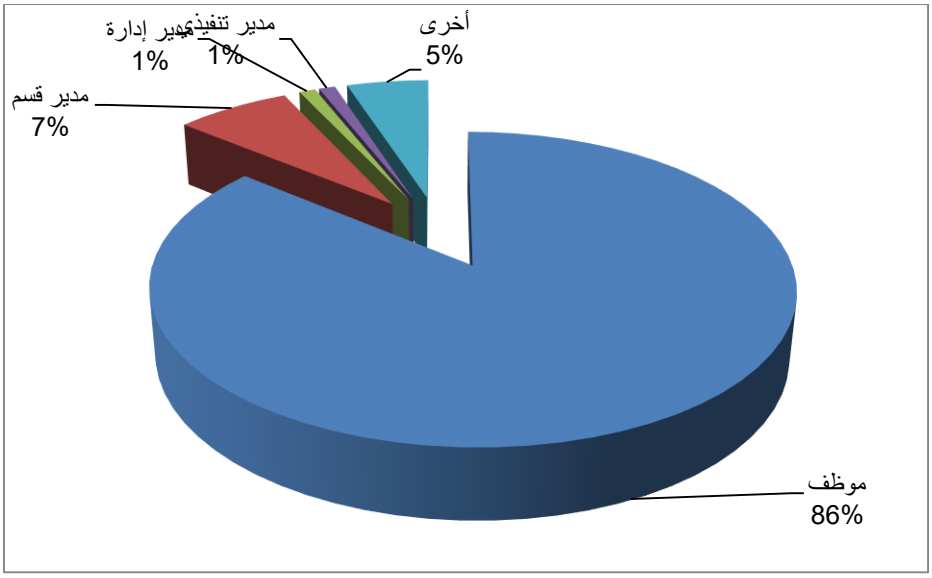

المصدر: الباحثون 2017م

شكل رقم (4-3) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب العمل

جدول رقم (4-5) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسب المئوية
(5 سنوات فأقل	24	24%
(10-6) سنة	65	65%
(15-11) سنة	11	11%
(20 -16) سنة	-	-
21 فأكثر	-	-
المجموع	**100**	**100%**

المصدر: الباحثون 2017م

الجدول (5) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة، ويتضح أن هناك (24) شخصاً من عينة الدراسة، يمثلون 24% من عينة الدراسة، تقع سنوات خبراتهم ضمن الفئة (5 سنوات فأقل)، و هناك (62) شخصاً، يمثلون 65% من عينة الدراسة، تقع سنوات خبراتهم ضمن الفئة (6-10) سنة، بينما

هناك (11) شخصاً، يمثلون حوالي 11% ، سنوات خبراتهم ضمن الفئة (11–15) سنة. من هذه النتيجة يتضح أن عينة الدراسة تتميز بمستوى جيد من الخبرة في مجال العمل.

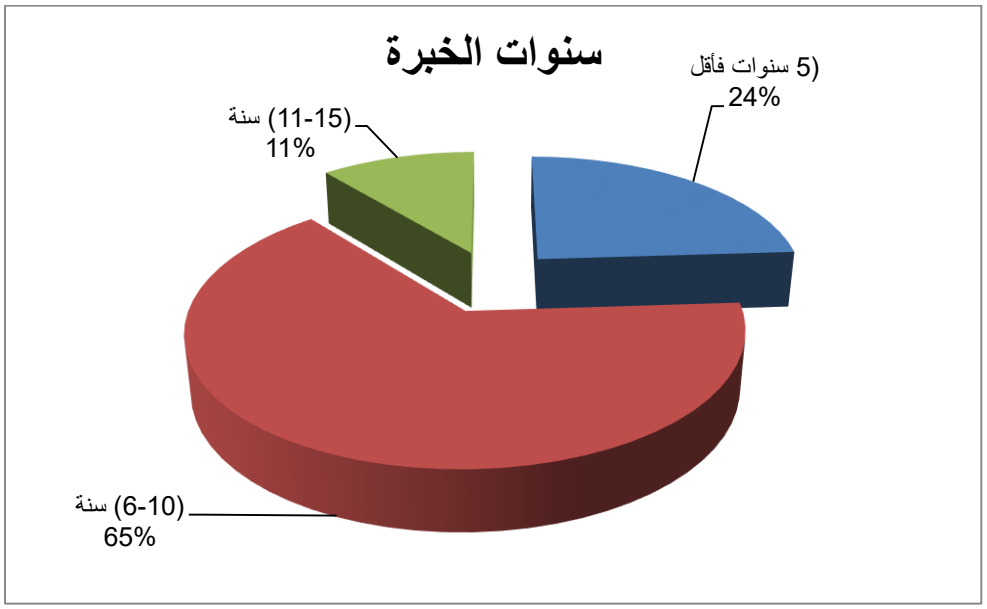

المصدر: الباحثون 2017م

جدول رقم (4–4) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

ب)المحور الأول للدراسة :

جدول رقم (4-6): يوضح التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى. (ن= 100)

رقم	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا وافق		لا أوافق بشدة	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
1	ضعف الميزانيات المخصصة للبحث العلمي ساهم في تدني مستوى التقدم التكنولوجي.	37	**37**	60	**60**	-	-	3	**3**	-	-
2	سياسات التعليم العالي ساهمت في زيادة الفقر.	14	**14**	43	**43**	13	**13**	25	**25**	5	**5**
3	عدم تصميم برامج التعليم العالي بما يتلائم مع متطلبات سوق العمل ساهم في زيادة معدلات الفقر.	30	**30**	73	**73**	7	**7**	-	-	-	-
4	زيادة مستوى التخصصية في مناهج التعليم العالي زاد معدلات الفقر.	-	-	24	**24**	9	**9**	48	**48**	19	**19**
5	مناهج التعليم في الكليات لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل السوداني	38	**38**	30	**30**	12	**12**	12	**12**	8	**8**
6	مستوى التقنيات المستخدم في التعليم لا يتناسب مع سوق العمل.	21	**21**	40	**40**	14	**14**	14	**14**	11	**11**
7	قلة توفر الفرص بسوق العمل ساهم في زيادة معدلات الفقر	44	**44**	56	**56**	-	-	-	-	-	-
8	مخرجات التعليم في الوقت الراهن ساهمت في زيادة معدلات الفقر.	33	**33**	49	**49**	13	**13**	5	**5**	-	-
9	مخرجات التعليم العالي ساهمت في رفع معدلات البطالة.	29	**29**	58	**58**	10	**10**	3	**3**	-	-
10	عدم تناسب التخصصات مع متطلبات سوق العمل ساهم في حدوث البطالة.	38	**38**	27	**27**	19	**19**	16	**16**	-	-
11	زيادة نسبة البطالة ساهمت في رفع معدل الفقر.	39	**39**	61	**61**	-	-	-	-	-	-
12	مخرجات العملية التعليمية لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل.	44	**44**	45	**45**	11	**11**	-	-	-	-
13	زيادة الصرف على التعليم الأكاديمي (النظري) مقارنة بالتعليم التقني زاد من معدلات البطالة.	46	**46**	38	**38**	16	**16**	-	-	-	-
14	إهمال التعليم التقني في سياسات التعليم العالي أدى إلى ضعف في مستوى خريجي التعليم التقني وبالتالي عدم تناسب الفرص بسوق العمل.	47	**47**	40	**40**	13	**13**	-	-	-	-

المصدر: الباحثون 2017م

من الجدول رقم(6) ومن خلال إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للمحور، نجد أن هناك 37% من عينة الدراسة أجابوا ب(أوافق بشدة) و 60% من عينة الدراسة أجابوا ب(أوافق) وهي أعلى نسبة بين النسب الأخرى، مما يعني موافقة عينة الدراسة على أن ضعف الميزانيات المخصصة للبحث العلمي ساهم في تدني مستوى التقدم التكنولوجي.

وفي إجاباتهم على العبارة الثانية لهذا المحور، هناك 14% من عينة الدراسة أجابوا ب(أوافق بشدة) و 43% من عينة الدراسة أجابوا ب(أوافق) و هناك 25% أجابوا ب (لا أوافق) و يتضح أن الأغلبية من عينة الدراسة يوافقون على أن سياسات التعليم العالي ساهمت في زيادة الفقر.

أما الإجابات على العبارة الثالثة للمحور، كان هناك 30% من عينة الدراسة أجابوا ب(أوافق بشدة) ، و 73% من العينة أجابوا ب(أوافق) وهي تعتبر النسبة الأعلى بين مثيلاتها، مما يدل على أن عينة الدراسة توافق على أن عدم تصميم برامج التعليم العالي بما يتلائم مع متطلبات سوق العمل ساهم في زيادة معدلات الفقر.

وفي إجاباتهم على العبارة الرابعة لهذا المحور، هناك 48% من عينة الدراسة أجابوا ب(لا أوافق) و 19% من عينة الدراسة أجابوا ب(لا أوافق بشدة) وهي أعلى نسبة بين النسب الأخرى، مما يشير إلى أن الغالبية لا يوافقون على زيادة مستوى التخصصية في مناهج التعليم العالي زاد معدلات الفقر.

أما بالنسبة لآراء المشاركين حول العبارة الخامسة للمحور، نجد أن هناك 38% من عينة الدراسة أجابوا ب(أوافق بشدة) ، و 30% من العينة أجابوا ب(أوافق) هذا يدل على أن مجموع نسب الموافقة هي الأعلى، مما مناهج التعليم في الكليات لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل السوداني.

أما الإجابات على العبارة السادسة للمحور، كان هناك 21% من عينة الدراسة أجابوا ب(أوافق بشدة) ، و 40% من العينة أجابوا ب(أوافق) وهي تعتبر النسب الأعلى بين مثيلاتها، مما يدل على أن عينة الدراسة مستوى التقنيات المستخدم في التعليم لا يتناسب مع سوق العمل.

وفي إجاباتهم على العبارة السابعة لهذا المحور، هناك 44% من عينة الدراسة أجابوا ب(لا أوافق) و 57% من عينة الدراسة أجابوا ب(لا أوافق بشدة) وهي أعلى نسبة بين النسب الأخرى، مما يشير إلى أن قلة توفر الفرص بسوق العمل ساهم في زيادة معدلات الفقر.

أما بالنسبة لآراء المشاركين حول العبارة الثامنة للمحور، نجد أن هناك 33% من عينة الدراسة أجابوا ب(أوافق بشدة)، و 49% من العينة أجابوا ب(أوافق) هذا يدل على أن مجموع نسب الموافقة هي الأعلى، وهذا يدل على أن مخرجات التعليم في الوقت الراهن ساهمت في زيادة معدلات الفقر.

أما الإجابات على العبارة التاسعة للمحور، كان هناك 29% من عينة الدراسة أجابوا ب(أوافق بشدة)، و 58% من العينة أجابوا ب(أوافق) وهي تعتبر النسب الأعلى بين مثيلاتها، مما يدل على أن مخرجات التعليم العالي ساهمت في رفع معدلات البطالة.

وفي إجاباتهم على العبارة العاشرة لهذا المحور، هناك 38% من عينة الدراسة أجابوا ب(لا أوافق) و 27% من عينة الدراسة أجابوا ب(لا أوافق بشدة) وهي أعلى نسبة بين النسب الأخرى، مما يشير إلى عدم تناسب التخصصات مع متطلبات سوق العمل ساهم في حدوث البطالة.

أما بالنسبة لآراء المشاركين حول العبارة الحادية عشرة للمحور، نجد أن هناك 39% من عينة الدراسة أجابوا ب(أوافق بشدة)، و 61% من العينة أجابوا ب(أوافق) هذا يدل على أن مجموع نسب الموافقة هي الأعلى، وهذا يدل على أن زيادة نسبة البطالة ساهمت في رفع معدل الفقر.

وفي إجاباتهم على العبارة الثانية عشرة لهذا المحور، هناك 44% من عينة الدراسة أجابوا ب(لا أوافق) و 45% من عينة الدراسة أجابوا ب(لا أوافق بشدة) وهي أعلى نسبة بين النسب الأخرى، مما يشير إلى أن مخرجات العملية التعليمية لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل.

أما بالنسبة لآراء المشاركين حول العبارة الثالثة عشرة للمحور، نجد أن هناك 46% من عينة الدراسة أجابوا ب(أوافق بشدة) ، و 38% من العينة أجابوا ب(أوافق) هذا يدل على أن مجموع نسب الموافقة هي الأعلى، وهذا يدل على أن زيادة الصرف على التعليم الأكاديمي (النظري) مقارنة بالتعليم التقني زاد من معدلات البطالة. وفي إجاباتهم على العبارة الرابعة عشرة والأخيرة لهذا المحور، هناك 47% من عينة الدراسة أجابوا ب(أوافق) و 40% من عينة الدراسة أجابوا ب(أوافق بشدة) وهي أعلى نسبة بين النسب الأخرى، مما يشير إلى أن إهمال التعليم التقني في سياسات التعليم العالي أدى إلى ضعف في مستوى خريجي التعليم التقني وبالتالي عدم تناسب الفرص بسوق العمل.

حساب المتوسط المرجح لاجابات العينة :

يعتبر مقياس ليكرت من أفضل أساليب قياس الاتجاهات فقد تم حساب المتوسط المرجح لإجابات العينة على الأسئلة الواردة لمقياس ليكرت بغرض معرفة اتجاه آراء المستجوبين حيث تم إعطاء الأوزان كما في الجدول التالي :

جدول رقم (4-7): الأوزان

الوزن	الرأي
5	أوافق بشدة
4	أوافق
3	محايد
2	لا أوافق
1	لا أوافق بشدة

مناقشة الفروض:

الفرضية الأولى: لسياسات التعليم العالي دور في الفقر في السودان.

جدول رقم (4-8) المتوسطات والانحرافات المعيارية والاتجاهات لعبارات الفرضية الأولى

	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه	الاحتمالية p-value	النتيجة
2	سياسات التعليم العالي ساهمت في زيادة الفقر.	3.36	1.150	موافقة	0.00	دالة إحصائياً
8	مخرجات التعليم في الوقت الراهن ساهمت في زيادة معدلات الفقر.	4.10	0.810	موافقة	0.00	دالة إحصائياً
14	إهمال التعليم التقني في سياسات التعليم العالي أدى إلى ضعف في مستوى خريجي التعليم التقني وبالتالي عدم تناسب الفرص بسوق العمل.	4.34	0.699	موافقة	0.00	دالة إحصائياً

ملحوظة : (الوسط الحسابي الإفتراضي لكل عبارة من العبارات من(1) إلى (5) = (1+2+3+4+5)/5 = 3)

من الجدول رقم(8) يتضح أن جميع العبارات المرتبطة بالفرضية حصلت على وسط حسابي أعلى من الوسط الافتراضي وهذا يضعها في اتجاه الموافقة بناء على جدول الأوزان. ونجد أن العبارة رقم (14) والتي تنص على أن "*إهمال التعليم التقني في سياسات التعليم العالي أدى إلى ضعف في مستوى خريجي التعليم التقني وبالتالي عدم تناسب الفرص بسوق العمل.*" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.34) من بين العبارات المكونة للمحور مما يجعلها الأولى من حيث الأهمية حسب آراء عينة الدراسة

بناء على ذلك فإن الأوساط الحسابية للعبارات الثلاثة المكونة للفرضية كانت أكبر من المتوسط الافتراضي، وكانت قيم (الاحتمالية p-value) لجميع العبارات ، عند درجة حرية (99) ومستوى معنوية (0.05)، أقل من مستوى المعنوية، وبالتالي تقع في منطقة القبول مما يجعلها ذات دلالة إحصائية ويضعها في اتجاه الموافقة وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى القائلة :*لسياسات التعليم العالي دور في الفقر في السودان.*

الفرضية الثانية : مخرجات التعليم العالي لا تتوافق مع متطلبات سوق العمل.

جدول رقم (4-9) : المتوسطات والانحرافات المعيارية والاتجاهات لعبارات الفرضية الثانية

	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه	الاحتمالية p-value	الرتبة
5	مناهج التعليم في الكليات لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل	3.78	1.292	موافقة	0.00	دالة إحصائياً
6	مستوى التقنيات المستخدم في التعليم لا يتناسب مع سوق العمل.	3.46	1.275	موافقة	0.00	دالة إحصائياً
12	مخرجات العملية التعليمية لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل.	4.33	0.667	موافقة	0.00	دالة إحصائياً

ملحوظة : (الوسط الحسابي الإفتراضي لكل عبارة من العبارات من(1) إلى (5) = (1+2+3+4+5)/5 = 3)

من الجدول رقم (9) يتضح أن جميع العبارات المكونة للفرضية الثانية حصلت على أوساط حسابية أعلى من الوسط الافتراضي وهذا يضعها في اتجاه الموافقة بناء على جدول الأوزان. ونجد أن العبارة رقم (12) والتي تنص على" *مخرجات العملية التعليمية لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل.* " قد حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.33) من بين العبارات المكونة للفرضية مما يجعلها الأولى من حيث الأهمية حسب آراء عينة الدراسة ، بينما حصلت العبارة رقم (6) والتي تنص على "*مستوى التقنيات المستخدم في التعليم لا يتناسب مع سوق العمل.*". على أدنى متوسط حسابي (3.46)، وبالتالي جاءت في المرتبة الأخيرة من بين عبارات الفرضية.

بناء على ذلك فإن الأوساط الحسابية لجميع عبارات الفرضية كانت أكبر من المتوسط الافتراضي، وكانت وكانت قيم (الاحتمالية p-value) لجميع العبارات، عند درجة حرية (99) ومستوى معنوية (0.05)، أقل من مستوى المعنوية، وبالتالي تقع في منطقة القبول مما يجعلها ذات دلالة إحصائية ويضعها في اتجاه الموافقة وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية القائلة مخرجات التعليم العالي لا تتوافق مع متطلبات سوق العمل..

الفرضية الثالثة :عدم التوافق بين مخرجات التنعليم العالي ومتطلبات سوق العمل تؤدي إلى البطالة والتي بدورها تؤدي إلى الفقر.

جدول رقم (4-10) : المتوسطات والانحرافات المعيارية والاتجاهات لعبارات الفرضية الثالثة

	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه	الاحتمالية p-value	الرتبة
7	قلة توفر الفرص بسوق العمل ساهم في زيادة معدلات الفقر	4.44	0.499	موافقة	0.00	دالة إحصائياً
9	مخرجات التعليم العالي ساهمت في رفع معدلات البطالة.	4.13	0.706	موافقة	0.00	دالة إحصائياً
10	عدم تناسب التخصصات مع متطلبات سوق العمل ساهم في حدوث البطالة.	3.87	1.098	موافقة	0.00	دالة إحصائياً
11	زيادة نسبة البطالة ساهمت في رفع معدل الفقر.	4.39	0.490	موافقة	0.00	دالة إحصائياً

ملحوظة : (الوسط الحسابي الافتراضي لكل عبارة من العبارات من(1) إلى (5) = (1+2+3+4+5)/5 = 3)

من الجدول رقم (14) يتضح أن جميع العبارات المكونة للفرضية الثالثة حصلت على أوساط حسابية أعلى من الوسط الافتراضي وهذا يضعها في اتجاه الموافقة بناء على جدول الأوزان. ونجد أن العبارة (7) والتي تنص على" قلة توفر الفرص بسوق العمل ساهم في زيادة معدلات الفقرة." قد حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.44) من بين العبارات المكونة للمحور مما يجعلها الأولى من حيث الأهمية حسب آراء عينة الدراسة ، بينما حصلت العبارة رقم (10) والتي تنص على " عدم تناسب التخصصات مع متطلبات سوق العمل ساهم في حدوث البطالة. " ، على أدنى متوسط حسابي (3.87)، وبالتالي جاءت في المرتبة الأخيرة من بين عبارات المحور. بناء على ذلك فإن الأوساط الحسابية لكل العبارات المكونة للفرضية كانت أكبر من المتوسط الافتراضي، وكانت قيم (الاحتمالية p-value) لجميع العبارات عند درجة حرية (99) ومستوى معنوية (0.05)، أقل من مستوى المعنوية، وبالتالي تقع في منطقة القبول مما يجعلها ذات دلالة إحصائية ويضعها في اتجاه الموافقة وهذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة القائلة : عدم التوافق بين مخرجات التنعليم العالي ومتطلبات سوق العمل تؤدي إلى البطالة والتي بدورها تؤدي إلى الفقر.

الفصل الرابع
النتائج والتوصيات

النتائج:

النتائج العامة للبحث:

1. إنتشار التعليم الكلاسيكي النظري وضعف الإقبال على الدراسات المهنية والفنية.
2. عدم مواكبة المناهج التعليمية لتطورات التكنولوجية.
3. تراجع الدولة في إيجاد فرص عمل بالمؤسسات والوحدات العامة والوحدات الحكومية لإتباعها لسياسات تخصصية.
4. صعوبة التنبؤ بإحتياجات سوق العمل و الإنتاج.
5. كثرة بطالة الخريجين تؤدي إلى زيادة الفقر وتؤدي إلى التضخم وتقليل القوى الشرائية والعطالة وتفقد الفرد القوة الشرائية وإزداد الفقر مما يؤدي إلى إضطرابات إجتماعية تؤدي إلى درجة عدم الإستقرار السياسي السائد في المجتمع.

النتائج الخاصة للبحث:

1. أهمال التعليم التقني مقارنة بزيادة الصرف على التعليم الأكاديمي كان سبب في رفع معدلات البطالة.
2. مخرجات برامج التعليم العالي لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل.
3. السبب في زيادة معدلات الفقر قلة توفر فرص العمل.
4. عدم مواكبة مناهج التعليم في الكليات لا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل.
5. إهمال الدولة الميزانية الموجهة للبحث العلمي تؤدي إلي ضعف التطور التكنولوجي.

التوصيات:

توصيات عامة:

1. التنسيق بين سياسات التعليم العالي وسياسات الإستخدام.
2. خفض التعليم النظري للتعليم وتحويله للدراسة المهنية والفنية.
3. العمل على تطوير القطاع الخاص حتى يتمكن من المساهمة في معالجة مشكلة بطالة الخريجين.
4. على الدولة ان تعتبر أن التعليم العالي قطاع إستثماري وليس قطاع خدمي وضرورة تخصيص دعم مالي محدد وسريع لإعادة تأهيل مؤسسات التعليم العالي.
5. العمل الجاد في مواجهة هذه المشكلة خاصة وسط المؤسسات التي تسهم في حلها أو التخفيف من حدتها بكل أبعادها في إطار شامل لإتخاذ سياسات بعيدة عن الحلول المؤقتة.

توصيات خاصة:

1- تخفيض مستوى التخصصية في مناهج التعليم العالي للتقليل من معدلات الفقر.

2- تطوير مناهج التعليم في الكليات حتى تتناسب مع إحتياجات سوق العمل.

3- الموازنة في الصرف على التعليم الأكاديمي والتعليم التقني للتقليل من معدلات البطالة.

4- تعديل سياسات التعليم العالي لتخفيض معدلات الفقر.

5- زيادة الميزانيات المخصصة للبحث العلمي مما يؤدي إلي إرتفاع مستوى التقدم التكنولوجي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب والمراجع

- الأمانة العامة للمجلس القومي للتعليم العالي(1990)، قوانين تنظيم التعليم العالي.
- هويدا آدم الميع احمد، " أقتصاديات العمل"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م.
- خالد واصـــف الوزني وآخر،2001 (مبادئي الاقتصـــاد الكلي بين النظرية والتطبيق), الجامعة الهاشمية, الأردن.
- إسـلام عبدالله(2012م)، ورقة عمل (سـوق العمل–وخطط تنمية الموارد البشـرية)، وزارة تنمية الموارد البشرية.
- نزار سعد الدين العيسي–د إبراهيم سليمان قطف ،الطبعة الأولي2006م ،الاقتصاد الكلي ومبادرة تطبيقات, الدار العامة للنشر والتوزيع,الأأردن عمان.
- عمر التهامي, ورقة الشباب والتعليم, وزارة الشباب والرياضة ,2010 م.
- عبدالله خضـــر صـــالح , العمالة الأجنبية وأثرها على ســـوق العمل, برنامج الزمالة, أكاديمية السودان للعلوم الإدارية,2006 م.
- إحسان شرف الدين وأخر, الشباب والعمل 2008،لجنة معالجة البطالة وزارة المالية.
- مصـــطفى زكريا وآخرون، تجربة الســـودان في محاربة الفقر، ورقة مقدمة لمؤتمر محاربة الفقر، الخرطوم، 2001م.
- نزيه حماد، معجم المصـطلحات الاقتصـادية فى لغة الفقهاء المعهد العالمى للفكر الإسـلامي، وسلسلة المعاجم، 1992م.
- نصـــر الدين فضـــل المولي حمد، الفقر تاهيلية لحالة الســـودان و جهود الدولة في المعالجة، منشوارات المعهد العالي لعلوم الزكاة الخرطوم، وزارة الرعاية و الضمان الاجتماعي.
- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، مؤسسة الاهرام، القاهرة،1990.
- عبدالرحمن محمد العيســـوي, تحليل طـاهرة الفقر الاجتمـاعي دراســـة اجتمـاعيـة، دار بيروت للمنشورات الحقوقية، 2009م.

- محمد عبد الله الرفاعي، معوقات بيانات قياس الفقر، 2007م.
- كريم محمد حمزة ، الفقر .. تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي، 2002م.
- المعهد العالي لعلوم الزكاة، أسباب ومظاهر الفقر في السودان، أمانة البحوث والتوثيق والنشر، د.ت.
- عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، القاهرة، 1989 م.
- على عبدالقادر، برامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان، مركز البحوث العربية ، القاهرة،1994م.
- محمد الجوهري، علم وقضايا التنمية في العالم الثالث، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة، 1978م.
- حمدي عبد العظيم ، فقر الشعوب بين الإقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة 2000م.
- عبدالوهاب عثمان ، منهجية الإصلاح الآقتصادي في السودان : شركة مطابع السودان للعملة الخرطوم ،2001م .
- محمد شوقي الفنجري: الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، كيف يتصور الاسلام مشكلة الفقر و كيف يعالجها القاهرة ، مكتبة دار السلام العالمية 1981م .
- اسماعيل صبري عبدالله ،نحو نظام عالمي جديد ، مطبعة الهيب المصرية العامة للكتاب،1976م.
- محمدالنابر، د.شريف التهامي للمركز السوداني للخدمات الصحفيه.
- عبد القادر العلمي، الفقر أية وسائل لمواجهته، مطبعة الرسالة، الرباط ماي، 2002م.
- مقابلة مع إحسان متوكل (2016/6/3الساعة12 ظهراً) , مديرة الإدارة العامة للتخطيط , وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

- إكرام حسن محمد بخيت (البطالة في السودان الحجم والأسباب والأثار) بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، والتكنولوجيا جامعة السودان للعلوم، 2011م.
- الحاج حسن محمد علي، دور التعليم للجميع، وتقييم التجربة السودانية، جامعة السودان للعلوم والتنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة
- حماد, يوسف حسن الصديق، " مشكلة بطالة الخريجين وآثارها الأقتصادية والإجتماعية في السودان2005 "، رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012م.
- الرضى بلة الرضي بلل، دور ديوان الزكاة في مكافحة الفقر في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2010م.
- سارة حسن موسى 2003, التوسع في التعليم العالي وسوق العمل في السودان(2002-1990م)، رسالة دكتوراة غير منشورة,-معهد دراسات الإدارة والحكم الإتحادي، جامعة الخرطوم.
- سيد محمد علي الحوري(1994)، توظيف الخريجين وأثره علي تخطيط التعليم العالي في السودان، رسالة دكتوراة غير منشورة، كليةالتربية، جامعة الخرطوم.
- صفاء عبداللطيف, أثر العمالة الوافدة على معدلات البطالة في السودان الفترة-2008 1999,"رسالة ماجستير غير منشورة" السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ,2010 م.
- طارق عبدالله تيراب إبراهيم (2012م)، تقويم الأنفاق الحكومي على التعليم العالي والبحث العلمي فى السودان، بحث مقدم لنيل درجة المدكتوراة.
- عماد الدين محمد الحسن (1999)، (تقييم السياسات التوسعية للتعليم العالي في السودان-1997 1989)، ج رسالة ماجستير غير منشورة امعة الخرطوم.
- فخر الدين محمد حامد الشيخ الفادني، تقويم دور التمويل الأصغر في مكافحة الفقر، دراسة تطبيقية على بنك الأسرة 2008-2011م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2012م.
- مثنى محمد أحمد محمد عمر، دور سياسات التعليم العالي في زيادة نسبة البطالة وسط الخريجين، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012.
- محمود محمد عبدالعزيز2014، (أثر تخطيط التعليم العالي علي بطالة الخريجين) بحث مقدم لنيل درجة الدكتورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- منجدة ابراهيم شـروني، الأثار المرتبطة لسـياسـة التحرير الإقتصـادي (الفقر والبطالة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة،

رابعاً: المواقع الإلكترونية

- www.arrasid.com,29/2/2009
- www.en.wikipedia.org,op,cit.
- www.encyclopedia.thefree dictionary.com .

الملاحق

جامعـة السودان للعلوم والتكنولوجيـا
كليــة الدراســات التجاريــة
قسم الإقتصـاد التطبيقي

المعلومات سرية ولاتستخدم إلا لأغراض البحث

أولاً: البيانات الشخصية:

أرجو التكرم بوضع علامة (√) في مربع الإجابة التي تراها مناسبة.

1- **العمر:**

أ/ من 20- 30 سنة ☐ ب/ من31- 40 سنة ☐ ج/ من 41- 50 سنة ☐

د/ من51- 60 سنة ☐ هـ/ أكثر من 60 سنة ☐

2- **المستوي التعليمي:**

أ/ دبلوم ☐ ب/ بكالريوس ☐ ج/ دبلوم عالي ☐

د/ ماجستير ☐ هـ/ دكتوراه ☐ و/ أخرى .....

3- **العمل:**

أ/ موظف ☐ ب/ مدير قسم ☐ ج/ مدير إدارة ☐

د/ مدير تنفيذي ☐ هـ/ أخرى ☐

4- **سنوات الخبرة:**

أ/ 5 سنوات فأقل ☐ ب/ 6 - 10 سنوات ☐ ج/ 11 - 15 سنة ☐

د/ 16 – 20 سنة ☐ هـ/ 21 سنة فأكثر ☐

ثانياً: بيانات الاستبيان:

الرقم	العبـــــــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	غير موافق نـهائياً
1	ضعف الميزانيات المخصصة للبحث العلمي ساهم في تدني مستوى التقدم التكنولوجي.					
2	سياسات التعليم العالي ساهمت في زيادة الفقر.					
3	عدم تصميم برامج التعليم العالي بما يتلائم مع متطلبات سوق العمل ساهم في زيادة معدلات الفقر.					
4	زيادة مستوى التخصصية في مناهج التعليم العالي زاد معدلات الفقر.					
5	مناهج التعليم في الكليات لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل السوداني					
6	مستوى التقنيات المستخدم في التعليم العالي لايتناسب مع سوق العمل.					
7	قلة توفر الفرص بسوق العمل ساهم في زيادة معدلات الفقر.					
8	مخرجات التعليم في الوقت الراهن ساهمت بشكل كبير في زيادة معدلات البطالة لدى الخريجين.					
9	مخرجات التعليم العالي ساهمت في رفع معدلات البطالة					
10	عدم تناسب التخصصات مع متطلبات سوق العمل ساهم في حدوث البطالة					
11	زيادة نسبة البطالة ساهمت في رفع معدل الفقر					
12	مخرجات العملية التعليمية لاتتناسب مع متطلبات سوق العمل.					
13	زيادة الصرف على التعليم الإكاديمي (النظري) مقارنة بالتعليم التقني زاد من معدلات البطالة.					
14	إهمال التعليم التقني في سياسات التعليم العالي أدى إلى ضعف في مستوى خريجي التعليم التقني وبالتالي عدم تناسب الفرص بسوق العمل.					